حمـاس والحركة الإسلامية
والحوار مع النظام السياسي في الأردن

تحرير

جـــواد الحمـــد

المشاركون

أحمـــد الخلايلـــة — أحمـــد الشـــناق

جمـــال الطاهات — رائـــد نعـــيرات

صـــبري سُـــميرة — عصـــام ملكاوي

ناهـــض حتـــر — نبيـــل الكوفحي

ندوات ٥٣

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى
عمان – ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١– فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) الأردن
E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٩/٣٣١٥)

المحتويات

الصفحة

التقديم	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول: الأردن وحركة حماس، الفرص والتحديات	١٥
المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة استراتيجيا على وضع الأردن وفلسطين	٢٢
تزايد أهمية ونفوذ حركة حماس في فلسطين	٣٧
حماس والأردن، الحاجة والدور المتبادلين	٤٥
حماس والأردن، الفرص والتحديات	٥٦
حماس والأردن، نقاط الاتفاق والاختلاف	٦٣
محددات وسيناريوهات العلاقة المتوقعة	٦٩
خلاصة وتوصيات	٧٢
الفصل الثاني: الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن، نحو إعادة تنظيم العلاقة	٧٩
الحركة الإسلامية والنظام السياسي، اتجاهات العلاقة وتحدياتها	٨٤
استراتيجية النظام السياسي في التعامل مع الحركة الإسلامية	١٠٠
المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة	١١٧
محددات وسيناريوهات العلاقة المتوقعة	١٢٣
خلاصة وتوصيات	١٢٦
الملخص الإنجليزي	

التقديم

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن حلقتي نقاش حول توجهات الحكومة الأردنية الجديدة بالانفتاح والحوار مع الحركة الإسلامية في الأردن وحركة حماس في فلسطين، وذلك يومي ٢٤ و٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٨م في مقر المركز في عمان، وقد تناولت الحلقة الأولى الحوار مع الحركة الإسلامية، فيما تناولت الثانية الحوار مع حركة حماس.

وقد شارك في الحلقتين نخبة من السياسيين والباحثين والإعلاميين الأردنيين، الذين قيموا الخطوة وحللوا دوافعها وظروفها، وقدموا رؤاهم حول جدول أعمالها وآفاقها المستقبلية، إذ حظيت خطوة الحكومة الأردنية بهذا الانفتاح بترحيب شديد، عدّه بعض المراقبين أساسيا لحفظ أمن الأردن ومصالحه، فيما عدّه آخرون خطوة تكتيكية تتعلق بتحولات ظرفية، ودعا الجميع إلى تأصيل هذه العلاقة بين النظام السياسي الأردني والحركة الإسلامية وحركة حماس، وحمايتها خدمة للمصالح العليا للأردن وللقضية الفلسطينية.

ونظرا لما يمثله هذا التحول من أهمية لدى الشعب الأردني، كما هو لدى الشعب الفلسطيني، فقد اهتم المركز بنشر وقائع هاتين الحلقتين في هذا الكتاب ليكون مدخلا للتفكير الاستراتيجي الأردني الحكومي، والأردني الإسلامي، والحمساوي الفلسطيني على حد سواء، وقد حرصنا في هذا الكتاب على تقديم وجهات نظر الزملاء وتحليلاتهم كما عرضوها في الحلقة دون تدخل فيها إلا ما كان صياغة لغوية أو خروجا على موضوع البحث أو مخالفا لأعراف النشر وقوانينه أو ما تعلق بقضايا شخصية، ما يجعل هذا الكتاب يعكس رؤية مهمة لِطَيْف واسع من النخبة الأردنية بمختلف تراكيبها.

المدير العام

جواد الحمد

المقدمة

استراتيجيا، شكلت الحركة الإسلامية في الأردن عاملا أساسيا من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تضافر هذا العامل دوماً مع مصلحة الحكم في منعطفات وأزمات عدة مرت بها المملكة، وشكلت صمام الأمن الاجتماعي للمملكة، سواء على صعيد رعايتها الاجتماعية للفقراء والمحتاجين، وإشرافها على مؤسسات صحية تكمّل جهود الحكومة لتلبية الاحتياجات، أو على صعيد التحصين الفكري والتربوي، الذي تقوم به في أنحاء المملكة، إضافة إلى دورها في إحباط الانقلاب اليساري عام ١٩٥٧م، ومنعها لثورة الخبز (انتفاضة الجنوب) من التفاقم عام ١٩٨٩م، وهو الذي دفع الملك الراحل الحسين بن طلال ليقول، في محاضرة له في واشنطن عام ١٩٩٣م،: «ليس في الأردن تطرف ديني، ولدينا حركة إسلامية راشدة، أتمنى أن تكون الحركات في الدول العربية الأخرى على نهجها»، وكذلك ليعلن في خطاب متلفز تقديره لموقفها إزاء الاضطرابات فيما عرف بثورة الخبز.

وشكلت القضية الفلسطينية وتداعياتها المختلفة أيضا عاملاً أساسياً في تشكيل سياسة المملكة الخارجية وتحالفاتها الداخلية، وظل الأردن في بؤرة أحداث القضية المختلفة، رغم عشرات الانعطافات التي مرت بها القضية وعلاقاته بقياداتها التاريخية المتتابعة، مما شكل للأردن دوراً متعدداً في التعامل معها، ولئن اتخذ الأردن قرار فك الارتباط بالضفة

الغربية عام ١٩٨٨م غير أنه لم يجد بُدّاً من المشاركة في التعامل مع القضية وتداعياتها بأشكال مختلفة، ولاعتبارات متعددة، ذلكم أن الأردن يعتبر القضية الفلسطينية شأنا وطنياً أردنياً أكثر منه قضية سياسة خارجية.

ومرحلياً، شهدت السنوات الأخيرة (٢٠٠٣-٢٠٠٨م) تحولات دراماتيكية في قوة الحركة الإسلامية الأردنية ونفوذها، وشهدت كذلك تبايناً أوسع بينها وبين مواقف الحكومة الأردنية وسياساتها إزاء القضايا الكبرى الوطنية والإقليمية، خصوصاً فيما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل، والاحتلال الأمريكي للعراق، مما أوجد بعض التوترات بين الطرفين، ربما وصلت إلى حد المواجهة الباردة بينهما، خصوصاً بعد قرار الحكومة بالسيطرة على جمعية المركز الإسلامي عام ٢٠٠٦م، ومن قبلها دعم الحكومة لتوجهات تخليص جامعة الزرقاء الأهلية من سيطرة الحركة عام ٢٠٠٦م أيضا، وإبعاد قادة حركة حماس الأردنيين إلى خارج المملكة عام ١٩٩٩م، ناهيك عن شكوى الحركة الإسلامية من الاستهداف بمنع الخطباء والتوظيف العام، وفي المناصب العليا في المؤسسات الحكومية لكوادرها وقياداتها.

ورغم نجاح الطرفين في منع تفاقم هذه الأزمات، إلى درجة تهديد استقرار المملكة، غير أن العلاقة شابها كثير من التوتر وعدم الثقة، إلى حدّ التدخل بقوانين وإجراءات عملية لمنع تقدم الحركة الإسلامية انتخابيا، سواء عبر البلديات أو البرلمان، وفي محاولة لتحجيم نفوذها

وتأييدها في الشارع. لكن الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات المتعاقبة أدت إلى تحقيق مكاسب متزايدة للحركة الإسلامية شعبياً وإقليمياً، خصوصاً أنها تضافرت مع نجاحات حركة حماس على الصعيد نفسه في قطاع غزة والضفة الغربية، في الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، وهو ما أربك سياسة الحكومة تجاه الحركة الإسلامية لفترة من الزمن.

وعلى صعيد آخر فقد شهدت الساحة الفلسطينية الداخلية تحولاً استراتيجياً كبيراً بسيطرة حركة حماس على برلمان السلطة الفلسطينية وحكومتها في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٦م، ونجاحها في تحجيم نفوذ حركة فتح، وكذلك نجاحها سابقاً- وبعد السيطرة- على تعطيل عملية السلام، ومنع التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل لا يناسب برنامجها القائم على رفض التنازل وعدم الاعتراف بإسرائيل، وهو ما تسبب بإشكالات لسياسة المملكة إزاء القضية سياسياً وإزاء مكوناتها الداخلية في ظل رهاناتها السابقة كلياً على حركة فتح طرفا شريكا في ترسيم العلاقة بين فلسطين المستقبل والأردن، وإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، لا يكون على حساب الأردن، فيما عرف بالوطن البديل، عبر إقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين.

وسجلت القراءة الأردنية عجزاً عن التنبؤ بحركة المتغير الجديد، فراحت المملكة تزيد من تحالفها ودعمها للفريق الخاسر في الانتخابات الفلسطينية، على حساب علاقاتها المفترضة مع الحكومة الجديدة، بزعامة حركة حماس. ورغم الفشل الذي أبدته محاولات حركة فتح

للقضاء على نفوذ حماس وقوتها في الضفة والقطاع، غير أن الحكومة الأردنية ظلت تراهن على هذا التحول لما يزيد على عامين ونصف العام، أي حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م.

لكن قراءة التحول الأخير في سياسات المملكة إزاء التعامل مع حركة حماس والحركة الإسلامية في الأردن ربما يشكل فرصة جديدة لإعادة تنظيم الوضع الداخلي للمملكة ولدور الأردن الإقليمي، متسلحا بقوى شعبية تتقدم باطراد في الأردن وفلسطين، ما يشكل له حماية شعبية ويقوّي موقفه في علاقاته الإقليمية والدولية.

المحرر

الفصل الأول

علاقة الأردن وحركة حماس
الفرص والتحديات

المحور الأول

التحولات الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة استراتيجيا على وضع الأردن وفلسطين

المحور الثاني

تزايد أهمية حماس ونفوذها في فلسطين

المحور الثالث

حماس والأردن الحاجة والدور المتبادلين

المحور الرابع

علاقات حماس والأردن، الفرص والتحديات

المحور الخامس

حماس والأردن، عوامل التقارب والاختلاف

المحور السادس

محددات وسيناريوهات العلاقة بين الأردن وحماس

الفصل الأول

علاقة الأردن وحركة حماس
الفرص والتحديات*

المقدمة

تشكل القضية الفلسطينية تقليديا ملامح الدور الإقليمي للأردن في الشرق الأوسط، وفي منظومة السياسات الدولية تجاه المنطقة، وقد ارتبط مصير الأردن مبكرا بمخرجات القضية بأشكال متعددة منذ بداياتها، ولذلك فإنه من الطبيعي أن ينطلق تفكير الأردن بإعادة تنظيم دوره الإقليمي وأن يستند إلى سياساته تجاه القضية الفلسطينية لأسباب وعوامل ودوافع مختلفة.

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية (٧,٦,٥/ ٢٠٠٨م) تشكلاً جديداً لواقع محور الممانعة، وانخراطه في ديناميكيات رسم مستقبل المنطقة،

* **المشاركون: د. أحمد الشناق**/ أمين عام الحزب الوطني الدستوري، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط – مدير الحلقة، **د. رائد نعيرات**/رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح/ نابلس، **د. صبري سميرة**/محلل سياسي- أستاذ العلوم السياسية، **د. عزام التميمي**/ مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي–لندن، **م.عزام الهنيدي**/ نائب في البرلمان الأردني، **د. عصام ملكاوي**/ باحث استراتيجي/ كلية الدفاع الوطني، **أ. فايز الشخاترة**/ ناشط سياسي، **أ. موسى الحديد**/ باحث استراتيجي- لواء ركن- كلية الدفاع الوطني، **أ. ناهض حتر**/ كاتب صحفي في جريدة العرب اليوم، **أ. نواف الزرو**/ كاتب وباحث ورئيس القسم العبري في صحيفة الدستور الأردنية.

وشهدت تهدئة أميركية وأوروبية مع تيارات المقاومة والممانعة، كما شهدت انفتاحا عربياً ودولياً على حركات المقاومة، وعلى مشاركتها في رسم مستقبل المنطقة وتفاصيلها، مثلما تم في اتفاق الدوحة بشأن لبنان عام ٢٠٠٨م. وتحقق أيضا الفشل المريع للعدوان الإسرائيلي أمام ضربات المقاومة، وتحقق عجزها عن زعزعة حكومة حماس في قطاع غزة، عبر الاجتياح والفشل المتواصل، وأثبتت حماس قدرة فائقة على الصمود تحت الحصار في قطاع غزة لمدة عام كامل ويزيد، وعلى مواجهة تداعيات حرب الاستئصال في الضفة الغربية للفترة ذاتها.

وفي ظل فشل حركة فتح في إنجاز المهمة التي وعدت بها الأردن وغيرها لإسقاط حركة حماس خلال ثلاثة أشهر، تكررت لأكثر من عشر مرات، و لم يكن حليفها في كل هذه المراحل إلا الفشل، ما جعل من حركة حماس طرفاً عصياً أكثر من السابق، وهو أحد العوامل التي ساعدت على فشل عملية السلام، والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، بالتوصل إلى حل نهائي للقضية، بما في ذلك مسألتا اللاجئين والقدس اللتان تشكلان مصالح أردنية مباشرة، خصوصاً في ظل التوقعات- وربما المعلومات- عن توجهات ومقترحات لحل قضية اللاجئين والدولة المستقلة على حساب الأردن، فيما عرف بالخيار الأردني أو غيره، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن الوطني الأردني، وسوف يتسبب- حال نجاحه- بإخراج الأردن من المشهد الإقليمي طرفا رئيسا ولاعبا مهما. وفي ظل انفراط عقد محور قوى الاعتدال العربي في التعامل مع

هذه المتغيرات، حيث اتخذت كل دولة من هذا المحور سياساتها بشكل مستقل، ومن منطلقات وطنية محلية، سواء في تعاملها مع محور الممانعة وقوى المقاومة، -بما في ذلك إيران- أو في تعاملها مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

كل هذه المعطيات فرضت وتفرض على صانع القرار الأردني إعادة قراءة الخرائط السياسية في المنطقة، والعمل على إعادة تنظيم علاقاته ودوره الإقليمي، وتزايد وزن الحسابات الداخلية، في ظل تنامي نفوذ الحركة الإسلامية، وتماسكها في حال الفشل في السياسات الخارجية أيضاً.

ولذلك بادر الأردن إلى دعوة حركة حماس، اللاعب الرئيسي في الساحة الفلسطينية، ووليد الحركة الإسلامية وحليفاتها في الأردن، إلى حوار مفتوح لإعادة ترتيب وتنظيم العلاقة التي توترت بينهما، بعد إجراءات الحكومة الأردنية، باعتقال وإبعاد قادة الحركة في الأردن، وإغلاق مكاتبها في أغسطس عام ١٩٩٩م، ورغم استمرار الاتصالات بين الطرفين طوال هذه المدة- حسب مصادر مطلعة-، وتفاقم الجو الإعلامي بينهما بين فينة وأخرى، غير أن العلاقة لم تنقطع، و لم تتقدم أيضا منذ ذلك الوقت، ولكن قوة حماس المتصاعدة جعلت العلاقة معها ورقةً مهمةً في بلورة الأدوار الإقليمية للأطراف العربية، تستفيد منها كل من سوريا ومصر وقطر وغيرها، كما أنها مفتاح مهم للأدوار الدولية في الشرق الأوسط؛ إذ سعت أكثر من أربع عشرة دولة أوروبية، إضافة إلى روسيا، لإيجاد علاقات معها بمستويات مختلفة، وسعت إسرائيل

وعدد من قياداتها، وكذلك الولايات المتحدة، إلى بناء تواصل ما معها، ولو عبر مؤسسات وشخصيات المجتمع المدني في الحد الأدنى، فلماذا يفرّط الأردن بعلاقاته مع حماس، ومن أجل من؟ ومن أجل ماذا؟

من هذه المنطلقات، وربما من غيرها أيضا، انطلق الحوار بين الأردن وحركة حماس، وتفيد المعلومات الموثوقة من مصادر مقربة من الطرفين، بأن الحوارات انتقلت منذ الجولة الأولى في ٢٠٠٨/٧/٢١م لبحث المسائل الأساسية وعناوين العلاقة المستقبلية بينهما، وشرع الطرفان بتسوية الملفات العالقة، من أجل الشروع ببناء الثقة بينهما، وهو ما عبر عنه الطرفان بوضوح، ولم يتشكل بعد انطباع واضح عن المدى الذي يمكن للأردن أو حماس أن يذهبا إليه لبناء هذه العلاقة، بوصف اللقاءات الأولى مرحلة استكشاف للطرفين، وذلك رغم انعقاد ثلاثة لقاءات في أقل من ثلاثة أسابيع بينهما.

لكن مصادر الحركة الإسلامية في الأردن وحركة حماس تؤكد أن ثمة استعدادا لدى حماس من حيث المبدأ للذهاب بهذه العلاقة إلى حد العلاقة الاستراتيجية، لا سيما إذا كانت الحكومة الأردنية وصانع القرار على استعداد للوصول إلى هذا المدى مثلما أبدى القيادي الأردني الذي رَأَس وفد المملكة في الحوار- حسب مصادر حماس-. وشهدت الأسابيع التي تلت اللقاء الأول خطوات بناء ثقة جادة من الطرفين، وعلى الأخص من جانب المملكة، وشعرت أوساط حماس بأن ثمة تغيرا حقيقيا وجادا، حسب مصادر قادة حماس وتصريحاتهم، فيما أبدت

أوساط أردنية ترحيبها بتجاوب حماس مع متطلبات الأمن الأردني من جهة، وحرصها على مواجهة التحديات التي تواجه الأردن فيما يتعلق بالوطن البديل من جهة أخرى، وهو ما ساعد على التوجه لبلورة تفاصيل مثل هذا «التحالف»- إن جاز التعبير-، والذي يتوقع أن يتبلور قبل نهاية العام ٢٠٠٨م حسب تقديرات بعض المراقبين.

استفزت هذه التطورات في التواصل الأردني مع حركة حماس وتطوراته بعضَ التوجهات الأردنية المناهضة، وبعضَ حلفاء منظمة التحرير في الساحة الأردنية، واستفزت كذلك حركة فتح، ورئيس السلطة الذي أبدى امتعاضه وتخوفاته من نتائج هذه الاتصالات، فيما لم تبد الولايات المتحدة وإسرائيل ردود فعل علنية، إذ يعتقد المراقبون أنهما ينتظران أبرز النتائج التي يمكن التوصل إليها لاتخاذ الموقف، وقد يعتمد ذلك على قدرة الأردن على تحقيق اختراقات حقيقية في هذه العلاقة من جهة، وفي إصراره على حقه السيادي في التحرك بهذا الهامش الإقليمي من جهة أخرى، وفي حقه في اتخاذ دور إقليمي مهم في القضية الفلسطينية من جهة ثالثة، وهو ما لا تنكره أي من إسرائيل والولايات المتحدة على الأردن، خصوصاً أنه سبق وأن قام الأردن ببناء مثل هذه العلاقة في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال عام ١٩٩١م مع حركة حماس والتي استمرت لأكثر من ثماني سنوات.

تشير التوقعات إلى رجحان كفة النجاح في بلورة علاقة جديدة بالفعل مع حركة حماس تتجاوز المسائل التي طرحت في اللقاءات

الأولى من جهة، وتتجاوز أسس العلاقة السابقة عام ١٩٩١م من جهة أخرى، لتصل إلى بلورة سياسات مشتركة لحماية الأردن من مشروع الوطن البديل، وفي الوقت نفسه حماية القدس وحق العودة الفلسطيني، والسعي لتخفيف الحصار السياسي والاقتصادي عن حركة حماس، وربما دعم تقدمها دولياً كحركة سياسية معتدلة لا تستخدم المقاومة إلا ضد الاحتلال، كما قد تحقق مثل هذه العلاقة اختراقاً مهماً في تحجيم توجهات الاستئصاليين في أجهزة الأمن الفلسطينية ضد حركة حماس في الضفة الغربية.

وعلى صعيد آخر فان بناء هذه العلاقة سوف يجعل من الأردن دولة إقليمية رئيسية مهمة، لا يمكن تجاوزها، ويفعّل دورها في التوصل إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويساعد على فرض الدولة الفلسطينية المستقلة فيها بمشاركة حركتي حماس وفتح، الأمر الذي يضمن سقوط نظرية الوطن البديل، والترانسفير والخيار الأردني!

ويذكر أن أهم المكاسب والمصالح المتبادلة التي يرجوها الطرفان من هذه العلاقة تتمحور حول ما يلي:

١. حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل، أو مما يسمى بالخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية.
٢. حماية مصالح الأردن في الضفة الغربية ودوره في القضية الفلسطينية.
٣. حماية الحق العربي في القدس وحق العودة الفلسطيني، واستعادتهما.
٤. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

٥. تخفيف الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على حركة حماس، وربما إنهاؤه.
٦. تشكيل حالة توافقية تساعد على حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة بجوانبه المختلفة.
٧. دعم الشرعية العربية لحركة حماس، خاصة وهي في الحكم في السلطة.
٨. تفعيل دور الأردن الإقليمي، وفي السياسات الدولية تجاه المنطقة.

ويتناول هذا الفصل زوايا مختلفة لهذا الموضوع الذي يؤثر على أمن الأردن واستقراره، ويؤثر على مصالح الشعب الفلسطيني، وهو علاقة الأردن بحركة حماس، والتي أخذت مناحي مختلفة على مدار ستة عشر عاما (١٩٩٢م-٢٠٠٨م)، لعلنا نتمكن فيها من وضع النقاط على الحروف لعلاقة صحية متوقعة في المرحلة المقبلة. ويشمل الفصل ستة محاور، هي:

١. التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التي تؤثر على الوضع الاستراتيجي لكل من الأردن وفلسطين
٢. تزايد أهمية ونفوذ حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة
٣. حماس والأردن، الحاجة والدور المتبادلين
٤. حماس والأردن، الفرص والتحديات
٥. حماس والأردن، نقاط الاتفاق والاختلاف
٦. محددات وسيناريوهات العلاقة المحتملة

المحور الأول

التحولات الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة استراتيجيا على وضع الأردن وفلسطين*

إن محاولة رصد أهم التحولات الدولية والإقليمية والمحلية التي تؤثر على الوضع الاستراتيجي للأردن وفلسطين وتحليلها هي محاولة تحتاج إلى التركيز الشديد على أهم التحولات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعيداً عن الشرح التفصيلي لكل ما يتعلق بهذه التحولات، بل بالتركيز على البعد والأهمية الاستراتيجية لهذه التحولات، وبما يتعلق بالأردن وفلسطين تحديداً، مجتمعين ومنفردين، وبما يتعلق باستراتيجيات وتوجهات صنّاع القرار والمؤثرين في كلا البلدين. وسيركز الرصد والتحليل على السنوات القليلة السابقة، وعلى استشراف المستقبل القريب القادم، ويسعى التحليل إلى الالتزام بالموضوعية والمنهجية والمهنية المنطقية من رؤية ملتزمة بالمصالح العليا للأمة وللأردن وفلسطين بعيداً عن المواقف والرؤى الخاصة بأي صانع قرار أو لاعب على الساحة.

أهم التحولات الدولية

رغم استمرار القطبية الدولية الأمريكية الأحادية في توجيه الأحداث والسياسات العالمية، إلا أن أمريكا تواجه صعوبة في منع صعود أقطاب قديمة/ جديدة، أو كبح جماح محاولاتها في تعدي القطبية الأمريكية على

* **د. صبري سُميرة**، محلل سياسي، وأستاذ العلوم السياسية

المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، كما يحدث كأمثلة في الصعود الصيني والروسي.

وهكذا تجد أمريكا وحلفاؤها الغربيون مصاعب كبيرة في مواجهة التغلغل الاقتصادي وما يتبعه من نفوذ سياسي للصين في العالم، وعلى الأخص في القارتين الأفريقية والأسيوية، وتواجه أمريكا كذلك تحدياً روسياً يتمثل في سيطرة الروس على جزء كبير من إمدادات الطاقة لأوروبا، وفي مساعدة إيران في تطوير طاقتها النووية، وفي تحدي النفوذ العسكري الأمريكي في أوروبا الشرقية.

ولعل ما يزيد المتاعب الأمريكية في فرض هيمنتها على العالم تفاقم واتساع أزمة ارتفاع الأسعار العالمية، وأسعار النفط وهبوط الدولار، وأزمات اقتصادية أمريكية أهمها أزمة العقار، إضافة إلى تزايد الإنفاق الأمريكي على الحرب في العراق وأفغانستان.

ويتراجع الدور الأمريكي عالمياً بسبب إخفاقه في تحقيق ما سعى إليه من هيمنة على مقدرات الشرق الأوسط والنفط والغاز والقضايا الرئيسة الساخنة في ذلك الإقليم، وعلى رأسها قضايا فلسطين والعراق ولبنان وإيران وأفغانستان، بالإضافة لتلقي أمريكا عدة صفعات في محاولاتها السيطرة على الأوضاع بصورة غير مباشرة في السودان والصومال وباكستان، حيث يواجه حلفاؤها هناك كثيراً من المصاعب.

إن الظروف الدولية هذه قد فتحت المجال لمواقف وعلاقات مختلفة– بل قد تكون متضاربة في بعض الأحيان – للأطراف الأردنية

والفلسطينية في العلاقات الدولية.

برغم هذه المعطيات والتحولات فقد استمر كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أبعد الحدود في ربط سياستهما بالسياسة الأمريكية ضمن ما يسمى بمحور «الاعتدال العربي» الذي يشمل مصر والسعودية وآخرين، وفي نفس الوقت وجدنا أن حماس قد طورت موقعها واستفادت إلى أبعد الحدود من انضمامها إلى جهود مكافحة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ضمن ما يسمى «بمحور المقاومة والممانعة» الذي يشمل إيران وسوريا وحزب الله والقوى المقاومة والشعبية المعارضة في العالم العربي والإسلامي.

إن ارتباط الأردن ومنظمة التحرير شبه المطلق بالفلك الأمريكي قد أضعف قدراتهما الاستراتيجية في التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة لصالح الموقف العربي أو الأردني والفلسطيني، حيث لم تستطع الأردن ولا المنظمة الخروج من أو تعطيل السياسات الأميركية الضارة بقضايا المنطقة والمسخرة للرؤية الإسرائيلية الضيقة للمصالح والأحداث.

كما أن بروز الدول المؤثرة الجديدة، وتراجع قوة القطبية الأحادية الأمريكية في العالم، واضطراب السياسة الأمريكية في العالم واتسامها بالعنف والهيمنة ورفض الكثيرين لها قد أضعف القوة التي يستند إليها محور «الاعتدال العربي». الأمر الذي اضعف قدرة الأردن والمنظمة على تحقيق ما يرغبانه بخصوص القضية الفلسطينية من خلال البوابة الأمريكية، حيث لم تنجح الولايات المتحدة في جني أي ثمار جراء

ضغوطها على محور الممانعة، وفي نفس الوقت فإن ذلك يعطي الأردن ومنظمة التحرير فرصة للإفلات ولو قليلا من الضغوط الأمريكية، واتخاذ مواقف أكثر التصاقاً بشعوبهم، والقيام بالضغط النسبي المعاكس على صانع القرار الأمريكي والإسرائيلي.

في المقابل فإن التحولات الدولية المذكورة أعطت لمحور الممانعة، ومنه حركة حماس، القدرة على زيادة حضورها وقوتها الميدانية والسياسية في المنطقة، والاستفادة من الموقف الروسي، والصيني بدرجة محدودة، ولعل النجاحات التي حققتها إيران في صراعها مع الولايات المتحدة حول الملف النووي وفي الملف العراقي، وما أنجزه حزب الله وحماس في صراعهما مع إسرائيل ونجاحهما في فرض وجودهما السياسي محليا، بل وفرض إرادتهما على الأرض وفي الساحة السياسية قد أكد لمناوئي أمريكا الدوليين أن بإمكانهم دعم محور الممانعة لزيادة الضعف الأمريكي دولياً، ولزيادة أثر المناوئين لها في المنطقة ودولياً.

إن دوران الأردن والمنظمة في فلك القطب الأمريكي ورفض حركة حماس لذلك قد وضع الفريقين في مرات كثيرة في مواقف مواجهة وصراع، ابتداءً من قطيعة الأردن وحماس منذ تسع سنوات، إلى الصراع الميداني والانتخابي بين فتح وحماس ومن ثم على السلطة والنفوذ، وصولاً إلى الحسم العسكري في غزة والحسم الأمني في الضفة، ثم القطيعة بين حماس وفتح، والتي لا تزال قائمة.

ولعل التراجع النسبي للدور الأمريكي العالمي وخاصة في الشرق الأوسط وتورطها في العراق وأفغانستان، وعدم نجاحها في التعامل مع النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة، هو الذي دفع محور الاعتدال لمحاولة التخفف من الالتزام المطلق بالسياسات الأمريكية، وبمحاولة التفاهم مع محور الممانعة, وفي محاولة لعب دور ما في حل الخلافات الملتهبة في لبنان وفلسطين والعراق، وقد تمثل ذلك في المحاولات المستمرة السعودية والمصرية والقطرية للمصالحات الفلسطينية واللبنانية ومحاولات التواجد في الساحة السياسية العراقية. ولعل بدايات فتح صفحة جديدة بين الأردن وحماس يشي بروح مثل هذه التوجهات.

أهم التحولات الإقليمية

تمثلت أهم التحولات الإقليمية تمثلت بفشل الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على إقليم الشرق الأوسط، وزيادة التمدد والتأثير الإيراني كدولة قادرة بذاتها وعبر الساحات العراقية واللبنانية والفلسطينية. والتي استمرت في محاولات اختراقاتها لبعض الساحات الدولية.

واستمرت معظم الدول العربية في الاصطفاف المصلحي الذاتي، وانشغلت الدول النفطية منها بجني العائدات النفطية الهائلة، واستخدامها في مشاريع اقتصادية تعود عليها بالخيرات، فيما انشغلت باقي الدول العربية بأزماتها الاقتصادية الخانقة.

وفيما عدا النجاح المعقول في ترتيب الملف اللبناني، فإن الدول العربية فشلت في التواجد الحقيقي في العراق والتأثير على اللاعبين الأساسيين

فيه، وفشل النظام العربي كذلك في التأثير على السياسة الأمريكية العمياء الداعمة لإسرائيل، وفشل أيضاً في ممارسة أي دور ضد جرائم الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وفلسطين، في وقف استيطانه أو دفعه لأي تنازلات حقيقية في القضية الفلسطينية، ويبقى حصار غزة أكبر فضيحة لإرادة قيادات النظام العربي السياسية العاجزة عن تنفيذ أي فعل في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية والدعم الأمريكي الظالم لإسرائيل.

في المقابل برهنت القوى الإقليمية الممانعة للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على قدرتها وقدرة شعوب المنطقة على التصدي لتلك الهيمنة كما حصل في عدم الرضوخ الإيراني والسوري، وفي المقاومة اللبنانية والعراقية والفلسطينية، وفي صمود غزة الأسطوري، هذه الحال هي التي أجبرت أمريكا على فتح بوابات الحوار مع إيران، وأجبرت إسرائيل على الحوار مع سوريا، وإطلاقها للأسرى اللبنانيين، وقريباً للأسرى الفلسطينيين وقبولها بالتهدئة مع حماس غزة، كما أن هذه التطورات نفسها هي التي دفعت الأردن لإعادة حساباته، وإلى فتح حوار أردني حمساوي.

إن خطر تقسيم العراق أو ضعف النفوذ العربي فيه وتزايد النفوذ الإيراني هناك هو الذي دفع كذلك بمحور الاعتدال، فيه الأردن، إلى إعادة حساباتهم في دورهم في العراق، ودفع الأردن ليكون أول المبادرين في محاولة الدخول المتأخرة للعراق لربطها بعمقها العربي، ودفع الأردن ومحور الاعتدال إلى محاولة جر سوريا وحماس إلى المحور العربي بعيداً عن المحور الإيراني.

من جهة أخرى فإن علو الصوت المتصهين في أمريكا والداعم القوي لإسرائيل وسياساتها العدوانية جعل الأردن ومحور الاعتدال يعيدان التفكير ملياً بالضمانات الأمريكية، ومدى قدرتها على كبح جماح الأفكار الإسرائيلية التي قد تؤدي إلى تهجير مزيد من الفلسطينيين وتطبيق مشروع الوطن البديل في الأردن.

وهكذا فإن الأردن وحماس ودول الممانعة والاعتدال مدعوون جميعهاً للاستفادة من التراجع الأمريكي والإسرائيلي النسبي، ومن زيادة دورهم الاقتصادي والسياسي والميداني مجتمعين، للوقوف أمام أي مغامرة إسرائيلية ضد الفلسطينيين، وهم كذلك مدعوون للوقوف أمام المحاولات الأمريكية والإسرائيلية لضرب إيران، لأن ذلك قد يؤدي إلى هيمنة أمريكية-إسرائيلية على المنطقة أو إلى صراع كبير يكون العرب فيه أكبر الخاسرين، وفي هذا المجال لعل من المناسب أن يبادر العرب للاستفادة من بعض التوجهات الأوروبية – الفرنسية مثلاً– التي تحاول التواجد مرة أخرى في المنطقة، وتتحين ذلك في التعامل مع الوجود الأمريكي.

أهم التحولات المحلية

أما عل الساحة الفلسطينية، فقد تطور الصراع الفتحاوي-الحمساوي إلى قطيعة جغرافية وسياسية ووطنية، فبعد فوز حماس بالانتخابات البديلة والتشريعية وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، حاولت فتح وبكل ما أوتيت من قوة وحيل مشروعة وغير مشروعة، مدعومة بذلك من

الأردن ودول عربية أخرى وتحت ضغوط غربية وأمريكية وإسرائيلية، حاولت حركة فتح إسقاط سلطة حماس، وفي المقابل لم تجد حركة حماس إلا مقاومة ذلك بكل قوة لشعورها بأن خسارتها موقعها ذلك إنما هو بداية لتدميرها، وبداية مرحلة جديدة في تحطيم أي أمل للفلسطينيين في المقاومة والممانعة أو أن يحكموا بسلطة شرعية منتخبة.

ولم تفلح جدياً كل محاولات الوساطة والحوارات الوطنية والاتفاقيات الفصائلية، واستسلمت فتح لإرادة أصحاب النفوذ المعادين لحماس فيها ومن حلفاء أمريكا وإسرائيل، وكانت النتيجة أن ردت حماس وبكل قوة وإتقان، وسيطرت على كامل قطاع غزة، فكان رد الفعل الفتحاوي المتشنج باستهداف شامل لقيادات وأفراد ومؤسسات حماس في الضفة، وجاء الرد المعاكس في ضد مؤيدي فتح في غزة، وشهد العالم مواجهات غير محمودة في كل الاتجاهات، ومع ذلك لا تزال غزة ترزح تحت حصار غاشم خانق لإجبار أهلها على الثورة ضد حماس لإجبارها على الاستسلام، ولكن ذلك لم ينجح بحكم وعي الشعب الفلسطيني المتمسك بالمقاومة، وغير المخدوع بالوعود الأمريكية والإسرائيلية، وبفضل حسن إدارة حماس لساحات الصراع، ونتيجة لدعم الشعوب العربية وقوى الممانعة لحماس.

وأمام فشل الإسرائيليين في تقديم أي حل للقضية الفلسطينية، أو في القضاء على حماس، ولكسب مزيد من الوقت لتثبيت الأمر الواقع في القدس والضفة، ولضرب الفلسطينيين ببعضهم، ولإحداث الفتنة

بين قوى الممانعة والاعتدال العربية، وأمام رغبة حكومة إسرائيل برفع شعبيتها بعد هزيمة في حرب لبنان في تموز ٢٠٠٦م، ولإنقاذ الأسير شاليط، فقد وافقت إسرائيل على تهدئة مع حركة حماس، وأما حماس فقد كان لها الكثير من المبررات الوطنية والسياسية الميدانية للسعي لمثل تلك التهدئة، وأهمها رفع الحصار الطويل عن الفلسطينيين في غزة، ولتثبيت الأوضاع فيها، وتحسين المواقع لمبادرة أكثر فاعلية وقوة في صياغة الحلول النهائية للقضية الفلسطينية، والتي يرى البعض أنها قد تلوح في الأفق.

أما في الأردن فإن كثيرا من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي علاقة الحكومات المختلفة بالقوى الوطنية والإسلامية المعارضة، وعلى رأسيها حركة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، قد أدخلت الأردن في اهتزازات من أنواع مختلفة، فتارة موجات من ارتفاع الأسعار الجنونية، وتارة صراع حول انتخابات مزورة، وتارة حول المنهجيات الاقتصادية في الخصخصة والعولمة وتشجيع الاستثمار، واندلاع جدل كبير حول تراجع التنمية السياسية ومستوى الحريات، وأخيراً تزايد المخاوف من مواقف أمريكية وإسرائيلية لتطبيق مشروع الوطن البديل في الأردن.

أمام الكثير من هذه التغيرات يجد الأردن نفسه في موقع متأزم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وإقليمياً، ويجد أنه بحاجة إلى مراجعة شاملة للسياسات الحكومية، وإلا وقع فريسة أزمات وإخفاقات متلاحقة، وهذا ما شجع

صنّاع القرار في الأردن اليوم للقيام بخطوات جريئة كبيرة للتصالح مع المصالح الحقيقية ورغبات الغالبية العظمى من أبناء الشعب الأردني، سواء كان ذلك في إقامة ديمقراطية حقيقية، أم كان في تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تحقق مستوى معقول من الرفاه للمواطنين، أو كان ذلك في تبني سياسات موضوعية تجاه فلسطين وحركة حماس تؤكد على أخوة الشعبين، ووحدة المصير، وتخدم المصلحة الأردنية، وحماية الأمن الشامل للبلدين أمام الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية، الأمر الذي قد يوفر للأردن فرصة أكبر لدور إقليمي مهم ومناسب.

وقائع النقاش

جواد الحمد/ مدير الحلقة

شكراً للدكتور صبري سميرة على رؤيته الأولية التي يمكن أن نبني عليها، ونفتح المجال للنقاش.

ناهض حتر

في العرضين هناك تصوير للأردن بأنه حزب حماس حزب أما الأردن فليس حزباً، فهذا تصور خارجي للوضع السياسي الأردني، الوضع مع حماس هو نتاج صراع داخلي على أساس سياسي وليس ديموغرافياً، وكنت قد قلت للسيد خالد مشعل بأنه إن كان في الأردن نصف الفلسطينيين مع حركة حماس فإن الأردنيين كلهم مع حماس ضد الوطن البديل.

أحمد الشناق

أشكر قراءة الزميل للمظهر السياسي في المنطقة، فلدينا وجهة نظر مخالفة بأن هنالك أعداء لأمريكا في المنطقة، ومن يدعون أنهم أعداء هم يحاورون الأمريكان بطريقة الدبلوماسية العسكرية للحصول على مكتسباتهم في المنطقة، وما جرى للعراق لم يترك مجالاً للتنزه في التحليل، فكلا من إيران وتركيا ليسوا أعداء لأمريكا، وإنما باحثون عن أدوارهم وحصصهم في المنطقة.

عصام ملكاوي

ليس من المناسب أن نؤكد هنا أن جميع هذه التحولات تصب مباشرة في تطوير علاقات أردنية- حمساوية، ولكن الظروف التي قادت الولايات المتحدة إلى هذا الوضع أدت إلى إفرازات متعددة من بينها قد يكون التحول الأردني تجاه حماس، والجميع قد يستفيد من التحولات، وبعض هذه التداعيات سلبية على قضية فلسطين .

أعتقد أن ما جرى من تحولات هو نتيجة لظروف خاضتها القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية التي تحاول أن تحصل على دور في المنطقة، بمعنى أن إرهاصات هذه التحولات لم يكن الهدف منها أن تصب في مصلحة القضية الفلسطينية ودور حماس في المنطقة، لأن القضية الفلسطينية ليس لها حاضنة لا دولية ولا عربية ولا إقليمية إطلاقاً، هي فقط محصلة عمل فلسطيني، وجهد فردي منقسم على ذاته ما بين حماس وبين فتح، ولكن عندما يقال بأن هناك دول

ممانعة تحاول أن تحتضن القضية الفلسطينية أي أن هناك مصلحة لهذه الدول في أن تكون حاضنة للقضية الفلسطينية، لأن دورها يتطلب ذلك كورقة ضغط للتعامل مع قوى دولية تحاول أن تسيطر على المنطقة.

لذلك أقول إن جميع التحولات التي تحصل قد يستفيد منها البعض، وخاصة الدول، ولا أعتقد أن القضية الفلسطينية هي الرابح في هذه التحولات في جميع ما حصل، سواء كان هناك فترة راحة أو فترة فتور للوضع الكامل في الوضع الفلسطيني، ولكنه لا يصب بالضرورة في النهاية في مصلحة القضية الفلسطينية، بسبب غياب الحاضنة العربية التي تستفيد من هذه التحولات، وما دامت لا توجد هذه الحاضنة العربية المتماسكة فأخشى أن تذهب جميع الفرص سدى.

اللواء موسى الحديد

شكراً للدكتور صبري، هناك نقطة صحيحة وهي التحول في السياسة الأمريكية حيث أنه كانت تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتنادي بقضايا كثيرة وبشعارات مختلفة، وقامت بترميم علاقتها مع الأنظمة القديمة في المنطقة، وهي تحاول الآن الحفاظ على هذه الأنظمة بغض النظر عن تلك الشعارات التي تعلنها لدعم الديمقراطية والحرية.

صبري سميرة

بالتأكيد فإن الأردن ليس حزباً واحداً، وإنما عندما نقول في التحليل أن الأردن نقصد به مواقفه الرسمية التي اُتخِذت وأُعلن عنها كسياسة أردنية رسمية، ولكننا نعلم أن قوى كثيرة أردنية ووطنية وإسلامية، وهي تمثل الأغلبية، وهي مناصرة لحماس ولقضية فلسطين، ولم تتخذ مواقف ولا

تطالب بأي مواقف سلبية تجاه إخواننا في فلسطين، على العكس، أعتقد أن الشعور قوي في الأردن وفلسطين بأنهم شعب واحد ووحدة واحدة.

موضوع الأصدقاء والأعداء الكبار، نعم أؤيد، فليس هناك أعداء دائمون ولا أصدقاء دائمون، وإنما هي مصالح، وتركيا وإيران وسوريا وكل دولة تنتهج منهجاً معيناً في سياستها تعلن أنها أكثر التزاماً في قضايا العرب والأمة، وكذلك الدول التي اختارت الاعتدال أو غيرها. تتهم أيضاً بأنها باعت قضاياها، والحديث كله حول المواقف والاستراتيجيات، فبتقديري الشخص أن ما اتخذته هذه الدول وراهنت فيه على القوة الأمريكية والدور الأمريكي هو مراهنة خاطئة، وكان من الأولى بها أن تراهن على شعوبها، وعلى أن إسرائيل لن تعطي شيئاً للعرب وللقضية الفلسطينية.

موضوع التحولات الناتجة عن عمل أمريكا والقوى الإقليمية في المنطقة، لا أتوقع أن أمريكا وإسرائيل سوف يقومان بتغييرات للعالم لمصلحة حماس أو الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ولكن التدافعات والتداخلات والتفاعلات السياسية هي التي دفعت لهذه المحصلة، هل نقرأها بصورة أنها لمصلحة حماس والقضية الفلسطينية؟ أم نقرأها على أنها فترة تعيد فيها إسرائيل وأمريكا ترتيب الأوراق والانسياب بجد، هنالك خطر، وهذا ما حاولت أن أثيره في كلامي، أن هنالك آراء مختلفة ومتضاربة، هل إسرائيل وافقت على التهدئة مع حماس لأن ذلك من مصلحة حماس؟ بالتأكد لا. بل لأن ذلك من مصلحة إسرائيل، لذلك أقول ما الذي تريده إسرائيل من

التهدئة؟ هناك مخاطر حقيقية قد تأتي بها التهدئة حسب بعض الأطراف لأنها فتنة ولضرب العرب بعضهم ببعض وغير ذلك.

وأخيراً، إن أمريكا تنقلب على سياساتها المعلنة من الدعوة إلى الديمقراطية والإصلاح ومكافحة الفساد وغيره، لكي تصل لتحقيق أهدافها، لذلك هذه دعوة لشعوب وأنظمة دول الاعتدال، وكل الشعوب العربية، بأن تترك الركض وراء الشعارات الأمريكية، وتركز على أن الديمقراطية هي مطلب حقيقي لشعوب هذه المنطقة، وبالديمقراطية والإصلاح والتنمية يقوى هذا البلد أو ذاك، وعندها نستطيع الوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية والأمريكية.

جواد الحمد

شكراً للدكتور صبري على هذه التوضيحات، وأحب أن أشير في هذا المحور إلى تساؤل: هل القراءة التي تتم حالياً لهذه المتغيرات هي قراءة استراتيجية بمفهومها العام أم إنها قراءة تتسم بالمرحلية والتكتيكية؟ بمعنى أنه مع اتساع هذه الرؤيا هناك كلام على أن المرحلة هي مرحلة استكشافية، ولا حرج في ذلك كما هو معروف في المفاوضات لا بد أن يحسن الاستكشاف، فأين يمكن أن تصل بالأردن وحماس هذه القراءة ؟ هل هناك تحول ممكن على الأقل استراتيجياً؟ الأمر الآخر هو أننا تابعنا واستمعنا سواء لمسؤولين في الدولة أو غير ذلك إلى بعض المراجعات هنا وهناك، ولا شك أنه كان هناك صراع داخلي وصراع فكري حول العلاقة مع حماس، وخاصة في آخر عامين أو ثلاثة أعوام،

بعد فوزها في الانتخابات ٢٠٠٦م، وكان هذا عاملاً حاسماً في التفكير الجاد إلى حدٍ ما، ولكن العوامل التي ذكرها الدكتور صبري عوامل ثقيلة الوزن، ولكل منها وزنه وثقله على القضية الفلسطينية وعلى الأردن ذاته، وبالتالي ينبغي أن لا نأخذها في إطار السياق والتحليل الفكري العام، وإنما في السياق والتحليل المباشر ذي العلاقة بموضوع البحث، فالأردن بلد أساسي في المنطقة، وليس بلداً هامشياً، وهو في قلب الصراع وليس خارجه.

المحور الثاني

تزايد أهمية حماس ونفوذها في فلسطين*

منذ أن أعلنت نتائج آخر انتخابات تشريعية فلسطينية عام ٢٠٠٦، وملامح الانقسام كانت ترتسم شيئا فشيئا في الساحة السياسية الداخلية، لتتحول تلقائيا إلى بعد إقليمي ودولي، فمع انقسام السلطة الفلسطينية بمؤسساتها إلى خطين سياسيين متوازيين، أصبح منوطا بكل الدول ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية أن تحدد موقفها من كلا الخطين، وباعتبار أن الخطين متوازيين جاءت كذلك الردود العربية بشكل يصعب معه مفاصلة العلاقة بين الأشقاء العرب وموقف كل منهما من سلطة رام الله أو من سلطة غزة، خاصة ضمن الاستنادات الشرعية التي تستند إليها كل منهما أولا، وكذلك حساسية الموقف ثانيا في حال اتخاذ موقف تفصيلي.

إن الوقوف على طبيعة العلاقة الناظمة بين الأردن وحماس تتطلب من المحلل والمراقب السياسي تتبع هذه العلاقة بكل أبعادها، حيث أن تاريخ العلاقة يشير إلى أنها علاقة توترية بمقدار ما هي علاقة توافقية وترابطية، وبمقدار ترابطيتها يطرأ عليها أحيانا بعض التوترات، ولكن هذه التوترات لم تؤدّ إلى شلل العلاقة التام، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

* **د. رائد نعيرات**، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية بنابلس

١. الأردن دولة محورية في الصراع العربي-الإسرائيلي، وكذلك حماس حركة محورية في هذا الصراع .
٢. الأردن دولة محسوبة على معسكر «الاعتدال» في المنطقة، وكذلك حماس مصنفة على أنها حركة وسطية تجمع بين الاعتدال الديني والسياسي.
٣. البعد الجغرافي والديمغرافي سواء لحماس أو للأردن لا يمنح الطرفين حرية في الابتعاد السياسي عن بعضهما البعض.
٤. ليس من مصلحة حماس أن تكون الأردن بعيدة عن محيطها السياسي، وليس من مصلحة الأردن أن تكون حماس في فلك التفكير السياسي لأطراف أخرى.

هذه إذاً الخطوط العريضة التي تشكل بناء النظرية الاستراتيجية لكل من الأردن وحماس في طبيعة علاقاتهما مع بعضهما البعض، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تسريع وتيرة الحوارات وجعلتها تحمل الأجندة السياسية لكل منهما، ومن ابرز هذه العوامل تطور مكانة حماس السياسية.

مكانة حماس السياسية والدور الأردني

١- إن الحديث عن عملية السلام يشير إلى إخفاق في قدرة المفاوضات الفلسطينية— الإسرائيلية أن تنجز أي اتفاق ملموس يحدث تحولاً عملياً خلال المرحلة المقبلة، أو حتى في نهاية الدورة الانتخابية القادمة سواء في إسرائيل أو في الولايات المتحدة

الأمريكية، وهذا يتطلب من الأردن دورا مضاعفا في إدارة الصراع، وأول هذه الأدوار حسب نظريات إدارة الصراع هو العلاقة المتوازنة مع أطراف الصراع، وبما أن حماس طرف محوري في الصراع فبالتأكيد لا يمكن تجاوزها، وبات مطلوباً أن تعاد صياغة العلاقة معها.

٢-لم تعد حماس بعد سيطرتها على غزة حركة هامشية، وإنما أصبحت كياناً سياسياً يدير الحياة السياسية الفلسطينية بغض النظر عن الإشكاليات التي تواجه هذا النظام، إلا أنها تديره باقتدار سياسي ملموس، ويترسخ يوما تلو الآخر في القطاع باتجاه بناء نظام كامل ومتكامل سواء على صعيد السياسة العامة الداخلية، او على مستوى بناء مؤسسات المجتمع وفق فلسفة حماس الذاتية والإدارية.

٣-ما تواجهه الأطراف جميعا من أزمة في تجاوز وجود حماس والسير قدما بشأن إنتاج نظام حكم ذاتي قادر على نسيان وجود حركة حماس كما تم تصويره عشية أنابوليس فقد أثبت فشله، فالإسرائيليون يتذرعون بعدم قدرة السلطة في رام الله على إدارة الشأن الداخلي الفلسطيني، حتى في الضفة الغربية، والجانب الإسرائيلي لديه إشكالياته التي لا يستطيع من خلالها تقديم أي قربان للعملية السلمية لدفعها إلى الأمام، علاوة على ابتعاد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية عن الملف والاقتصار

فقط على الجانب البروتوكولي والمتمثل في الزيارات المارثونية لوزيرة الخارجية الأمريكية، أما الجانب الأوروبي فيشعر أنه من أكثر الأطراف أزمة وعجزاً عن ابتداع آلية تجعله يرسم سياسة ذاتية لا تأخذ بعين الاعتبار وجود حركة حماس .

مكانة حركة حماس على الأرض في الضفة والقطاع

إن المراقب لمسيرة وتطور الأحداث في الضفة الغربية يلمس تزايدا في شعبية حماس في الضفة الغربية، وذلك لعدة أسباب، ومن أبرزها:

١-عدم قدرة حركة فتح على إصلاح ذاتها، بل بالعكس فان استفادة حركة فتح من أحداث القطاع جاءت معاكسة لتوقعات كل المراقبين، فبدل أن تحصد فتح مكاسب واضحة أصبحت فتح اليوم أكثر انقساما وأكثر تشتتا.

٢-تبين أن حماس استفادت كثيرا من لعب دور المستضعف في الضفة الغربية، مما حولها حاصد لكل ما تخسره السلطة، فهي التي تواجه حالة الاعتقالات والتنكيل السياسي بها دون اي ردة فعل، وبالتالي ضاعف ذلك من التفاف الجماهير حول الحركة خاصة فئة المتضررين منهم، يضاف الى ذلك ان وتيرة الاعتقالات والتي طالت ما يقارب ثلاثة آلاف شخص في الضفة الغربية، شكلت هناك شعوراً عارما بأنها إما أن تكون انتقاماً أو أنها لا معنى لها، ناهيك عن إغلاق المؤسسات الوطنية والأهلية، الأمر الذي ضاعف من شعبية الحركة.

٣- عدم قدرة حكومة سلام فياض على إحداث أي تنمية سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فعلى الصعيد الاجتماعي تضاعف الشرخ الاجتماعي وبات السلم الأهلي مهدداً، وعلى الصعيد الاقتصادي، تزايد العجز عن التوظيف وتزايد معه في المقابل الفصل من الوظيفة، وتزايد غلاء الأسعار...إلخ.

وعلى الصعيد السياسي لم يتحقق أي تقدم سياسي، بل تضاعفت الحواجز الإسرائيلية، وبات المواطن الفلسطيني يلمس الفشل الأمني الفلسطيني ليل نهار، حتى أنه يعايش الانفصام في الطواقم التفاوضية، وطبيعة التوجهات لدى المفاوض الفلسطيني.

٤- سياسة الاحتلال اليومية في المدن والقرى الفلسطينية من الاعتقالات والمداهمات والاغتيالات...إلخ.

إن التحليل المنطقي للظروف التي قادت إلى تقارب حركة حماس والمملكة الأردنية الهاشمية يقود إلى القول بأن الحالة الطبيعية لكلا الطرفين تفرض عليهما الإقدام على هذه الخطوة، فلا يمكن للأردن أن يبقى يراهن على أطراف لا تستطيع أن تصنع الحاضر ناهيك أن يكون لها دور في رسم المستقبل، وكذلك لا يمكن لحماس -ضمن ما ذكر من أسباب- إلا أن تضع محور لقاءاتها مع المسؤولين الأردنيين ضمن أولويات أجندتها السياسية لتحقيق الشرعية والاستفادة من المحيط الحيوي الذي يقع الأردن في عمقه.

وقائع النقاش

فايز الشخاترة

تعليقي على ما قدمه الدكتور صبري تحت عنوان التحولات الدولية والإقليمية والمحلية، وهو لم يتعرض إلى الخطوط الرئيسية، والذي كان حديث السنوات الأخيرة في تقديري القضية الفلسطينية الآن بدءاً في القرار الذي أُتخذ عام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، وكان الهدف من ذلك أن الأنظمة العربية التي قادت هذا التوجه تهدف إلى أن تتخلى الدول العربية عن واجبها في التحرير، وإلقاء عبء التحرير على منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الأمر لم يكن ممكناً، أن الصراع العربي–الصهيوني هو صراع وجود لا صراع حدود، وبالتالي فلا حلول ضمن التسويات القائمة له، وعليه فإن المدخل الإقليمي لم يكن متوقعاً له إلاّ أن يصل إلى هذا الطريق المسدود! من هنا فإن كل من يمشي في هذا الطريق يجد نفسه أن لا جماهير معه لا في فلسطين ولا في الوطن العربي، وهذا ما سلكته حركة فتح، والسبب الرئيسي في صعود شعبية حماس وركود شعبية فتح هو أن فتح مضت في هذا الطريق وبعد ١٦ عاماً من المفاوضات نجد أن الاحتلال يتفوق ويسيطر أكثر، وبالتالي فإن هذا الخط أو أن هذا الطريق المسدود دليل على فشل هذا الخط التفاوضي.

الآن فيما يتعلق بالأردن وحماس يقول الإخوان أن كلا منهم طرف

محوري، وأظن أنه لا يمكن أن يكون أي طرف محوري إلا إذا كان محوراً عربياً كبيراً، والأردن دولة هامة في الجغرافية السياسية، وحماس كحركة مقاومة مهمة أيضا، ولكن علينا أن نعرف أن حماس وأي مقاومة عربية أخرى لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت لها حاضنة عربية، وكذلك الأردن لا يمكن أن يواجه هذه التحديات إلا إذا كان ضمن تحالف عربي متماسك أوسع.

اللواء موسى الحديد

يمكن أن نفصل ما تحدث عنه الدكتور من خلال تشريح الشكل والمضمون، من حيث الشكل الاختلاطات طفيفة في الأهداف والغايات وتداخل الخطوط العريضة المعلنة بين حماس وفتح، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين والحدود والقدس وحق العودة، إلا أن الموضوع مختلف، حيث ما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف، فلكل من حماس والأردن رؤيته في تحقيق هذه الأهداف، الأردن بغض النظر عن السياسات الإسرائيلية والممارسات الإسرائيلية إلا أنه يتمثل في محاولة التسوية مع إسرائيل، ويعتبرها خياراً استراتيجياً وأحياناً هذا الخيار لا بديل له! بينما حماس تنظر إلى إسرائيل كدولة عدوة تجب مقاومتها بكافة الوسائل، وإن لجأت حماس إلى التهدئة السياسية فلأسباب تكتيكية بسبب الظروف المحيطة، وبشكل خاص تأثير الدول العربية المحيطة بفلسطين وعلى حماس وبشكل خاص، وهي الأردن والسلطة الفلسطينية ومصر، وتأثيرها على الناحية

الداخلية والصمود الشعبي، لذلك هي اضطُّرت إلى هذه التهدئة بشكل تكتيكي حتى تستطيع أن تخرج من عنق الزجاجة الذي هي فيه!

التحول الجديد ما بين الأردن وحماس هو تحول تكتيكي وليس استراتيجياً، بمعنى أن الظروف أجبرت كليهما على هذا التحول، لكن من الناحية العقدية والإيمانية والاستراتيجية لا يزال كل منهما في خندقه، ولا زال الأردن يُدرك أن القوى الشعبية الداخلية في الأردن لها تأثير كبير جداً في سياسة حماس، الأمر الذي يشجعه على الحوار معها والتفاهم على طبيعة المرحلة القادمة.

المحور الثالث

حماس والأردن الحاجة والدور المتبادلين*

(عمان وحماس: التحالف الصعب الذي لا مفر منه)

الأسباب الداخلية للفشل الفلسطيني

فشلت السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٣م في أن تكون نواة دولة لأسباب خارجية معروفة، وتتمثل في الاحتلال الإسرائيلي والدعم الأمريكي للأطماع الصهيونية والنفاق الأوروبي وعدم جدية الدول العربية في استخدام نفوذها للضغط المضاد، وهناك، أيضاً الطابع الملتبس والمراوغ لاتفاقيات أوسلو التي حولت مناطق حدود ١٩٦٧م من كونها «أراض محتلة »إلى كونها« أراض متنازع عليها»، وأخضعتها إلى خطوات حل جزئية متباعدة وإشكالية، يحتاج كل منها إلى اتفاق خاص ومفاوضات وتفاصيل وإجراءات...الخ

لكن هناك أسباب داخلية أراها أعمق لفشل النخبة الفلسطينية في تأسيس نواة دولتها، ومن أهمها:

أولاً: عجز القوى القادمة من خارج فلسطين إليها عن إدراك تكون وطنية فلسطينية محلية لها خصوصيتها وتطلعاتها وتعودها على أساليب إدارية وأنشطة كثيفة للمجتمع المدني، خصوصاً في الضفة الغربية، الذي ازدهر في سياق المقاومة الجماهيرية للاحتلال قبل أوسلو،

* أ. **ناهض حتر**، كاتب وصحفي أردني وناشط في التيار الوطني الأردني

وتجلى بأعلى صوره في الانتفاضة الأولى ١٩٨٧، و لم تبن السلطة على ما أنجزه المجتمع الفلسطيني من تقدم في الوعي الاجتماعي والإدارة الديمقراطية الذاتية والمشاركة السياسية الكثيفة للفئات الاجتماعية المختلفة، وخصوصاً قطاعات الشباب والنساء ،ولكنها- أي السلطة- فرضت، بالقوة والرشى، أنموذجاً سلطوياً فظاً يصادر العمل السياسي ويحتكره، في أسوأ تقليد ينسخ أسوأ التجارب العربية.

ثانياً: باستبعاد المجتمع المحلي عن السياسة كعملية لبناء الوطن، تراجعت المشاركة الجماهيرية في فترة ازدهار «السلطة» بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ جذرياً، وتحول الاهتمام العام إلى الأعمال وتلبية المصالح الفئوية والخاصة.

ثالثاً: العقلية الفصائلية التي أدت إلى أردأ أشكال المحاصصة في توزيع الصلاحيات والمناصب من دون النظر في الكفاءة أو الاهتمام بدور القيادات المحلية، أو الإفادة من الخلايا الاجتماعية الفاعلة لتأسيس نمط جديد من التنمية، ليس فقط في مواجهة الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي عنه وعن المعونات، وإنما أيضاً لإعادة ربط الوطنية الفلسطينية بالنشاطات الإنتاجية الفلسطينية.

رابعاً: جرى تضخيم الإدارات والأجهزة الأمنية بصورة سرطانية، مما حول مجتمع الضفة والقطاع إلى مجتمع موظفين لا يستطيع العيش من دون إعالة خارجية.

خامساً: اختلاط السياسة بالأعمال على كل المستويات، واستخدام

النفوذ للحصول على مكاسب، بحيث تم تصنيف السلطة في الصحافة العالمية بوصفها «مافيا».

سادساً: في هذه الأجواء، نشأت علاقات متشعبة، مصلحية وشخصية وسياسية وأمنية بين تيارات في الأجهزة الإدارية والأمنية في السلطة وبين الأمريكيين والأوروبيين والإسرائيليين، ما أدى إلى إضعاف القرار الفلسطيني المستقل، ووضع ذلك القرار في أيدي الأمريكيين والإسرائيليين، ونشير هنا فقط إلى الغموض الذي يكتنف ما يسمى بـــ «مفاوضات الرف» بين السلطة والإسرائيليين، ومحاولات خلق الأوهام التي ما ينفك قادة إسرائيل عن تبديدها علنا، قولاً وفعلاً (مثل إعلان بناء مستوطنات جديدة ومساكن جديدة أثناء المفاوضات)، وكمثال على تجاهل السلطة لمتابعة المسائل الكبرى تم إهمال التعاطي مع قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، الذي قضى بأن الجدار العنصري الاستيطاني في الضفة الغربية غير قانوني، والذي أعاد توصيف الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م كاملة بما فيها القدس كأراض محتلة، ولم تقم السلطة بمتابعة هذا القرار التاريخي، ولم تحشد له على أي مستوى، ولم تعتبر تطبيقه مطلباً.

سابعا: لم تتحول السلطة وحكوماتها إلى أفق دولة لكل الفلسطينيين، وقد تكرست بذلك لدى فلسطينيي المنافي قناعة مزدوجة:

١. بأن السلطة قد أسقطت، بالممارسة، حق العودة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م من أجندتها.

٢. وبأن الدويلة الممكنة ستظل عاجزة عن توفير الجغرافيا وسبل

الحياة والكرامة والحرية للعائدين، ونتج عن ذلك انفصال معنوي بين فلسطيني المنافي وبين الحركة الوطنية الفلسطينية.

ثامنا: وحين أدت هذه الأوضاع مجتمعة إلى نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية وخسرت فتح أغلبيتها وحكومتها عام ٢٠٠٦، أصبح الهدف الاستراتيجي لفتح ورئاسة السلطة التي تسيطر عليها هو التحضير لانقلاب على شرعية الانتخابات وضرب حماس وتهميشها، وقد ردت حماس على ذلك بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة، بينما حافظت على نفوذها في الضفة الغربية، وتكرس فعليا الانفصال الجيوسياسي بين الضفة وغزة، وهو ما يفتح الباب أمام تصفية القضية الفلسطينية، واستنزاف الطاقات الفلسطينية، واستبعاد المزيد من الفعاليات الاجتماعية الفلسطينية عن النشاط السياسي.

تاسعا: شلل الفكر السياسي الفلسطيني عن رسم تصور بديل تاريخي لسقوط مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، صحيح أن أوساطاً جديدة عادت تطرح حل الدولة الموحدة الديمقراطية في فلسطين، لكنها ما تزال غير قادرة على تعميم نقاش وحركة سياسية على أساس هذا الطرح. ويعود ذلك في رأيي إلى حلقة مفقودة لا بد منها للربط بين الطرح النظري للدولة الواحدة وبين برنامج سياسي واقعي مطابق يمر في مفصل سياسي. ليثير سؤالا كبيرا حول إمكانية تحويل فكرة الدولة الواحدة إلى أطروحة سياسية بالفعل في الواقع من دون المطالبة بإنهاء حالة الاحتلال في الضفة والقطاع، وضمهما

إلى إسرائيل، ومنح سكانهما الجنسية الإسرائيلية، كمرحلة انتقالية نحو تفكيك الكيان الصهيوني وتأسيس دولة ديمقراطية في فلسطين.(هكذا يطرح البعض للخروج من مأزق فشل حل الدولتين، علما بأن هذه الأطروحة كانت من أفكار الراحل ياسر عرفات منذ العام ١٩٧٤م، حيث رفضها كل الإسرائيليين والعالم من خلفهم، و لم تعد إلا مجرد فكرة للترف الفكري، وليس لها أي بعد سياسي أو واقعي مع دولة الاحتلال الصهيوني- المحرر).

إن الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني لا يدور حول الأيديولوجيات والسياسات بل حول السلطات ... فحماس هي المنافس الرئيس لفتح وهي التي تسيطر على قطاع غزة، وتحظى بالتأييد السياسي في الضفة، وتملك النفوذ بين فلسطينيي المهاجر. ومن الواضح أن تكتيك الرئاسة الفلسطينية يقوم الآن على محاولة استرضاء دمشق وحلفائها الفلسطينيين والتفاهم معهم لعزل حماس.

عمان وحماس، عودة على بدء

الأخبار المتسربة عن لقاءات دافئة بين مدير المخابرات الأردنية وبين قيادات من حركة حماس هي على الأرجح مجرد إشارة لولادة سياق جديد للعلاقة بين الطرفين، تلك التي انتهت سنة ١٩٩٩م إلى التباعد والجفاء، بعد عقد من التفاهم الاستراتيجي الذي جمع عمان وحماس في التسعينيات . وكان الملك الحسين الذي عانى طويلاً من الأساليب الملتوية والغامضة للسياسات الفتحاوية، وانعدام مصداقية

قياداتها، قد وجد في الحماسيين المنبثقين من حزب أردني (الإخوان المسلمين) شريكاً موثوقاً غربي النهر.

وكان عقد التسعينيات فترة ذهبية لحماس في عمان، وما يزال رئيس المكتب السياسي خالد مشعل يتذكر الرعاية الأبوية التي أحاطه بها الملك الحسين بعد تعرضه لمحاولة اغتيال إسرائيلية في عمان عام ١٩٩٧م، حين هدد الملك بإلغاء معاهدة السلام مع تل أبيب إذا لم ترسل الأخيرة العلاج الملائم للسم السري الذي حقن به مشعل من قبل الموساد الإسرائيلي، ولقد حدثني أطباء أردنيون أنهم استطاعوا تشخيص السم والبدء بمعالجة المصاب فعلاً، ولكن الملك كان غاضباً من الإسرائيليين وحريصاً على حياة رجل رأى فيه زعيماً فلسطينياً موثوقاً من قبل المملكة المهجوسة بمشروع الوطن البديل، بينما يرى الكثير من الأردنيين أن هذا المشروع يمكن إفشاله فقط في حالة وجود شريك فلسطيني موثوق فعلاً.

في عهد الملك عبد الله الثاني وتحت تأثير ضغوط ياسر عرفات وواشنطن وإسرائيل ووعودها بحل قريب ممكن للقضية الفلسطينية، وكذلك تحت ضغط قوى محلية للتعامل مع السلطة الفلسطينية كشريك، قطعت عمان علاقاتها الاستراتيجية مع حماس، وقد ظهر مبكراً أن ذلك كان خطأ استراتيجياً.

فمن زاوية الواقعية السياسية فقد

- أثبتت حماس في انتخابات نزيهة بأنها تمثل أغلبية الشعب الفلسطيني.

- ثم أثبتت أنها منظمة متماسكة ومنضبطة سياسياً وأمنياً.
- ثم برهنت على أنها القوة العسكرية الأقوى على الأرض، وقد حسمت مسألة السلطة في غزة، ولا شيء يمنعها من حسم تلك المسألة في الضفة سوى الاحتلال الإسرائيلي.
- وكحكومة تبين أن حماس أكثر كفاءة في الإدارة.
- ثم أنها أظهرت ولأول مرة على المستوى الفلسطيني القدرة على الالتزام بتعهداتها بوصفها دولة ممكنة، وهذا ما نلاحظه في صرامتها الحازمة بالنسبة لتنفيذ اتفاق التهدئة مع إسرائيل، على أن ذلك الاتفاق نفسه كان نتاج حقيقة العجز الإسرائيلي عن التعامل بالوسائل العسكرية مع منظمة لها قدرات عسكرية جدية، وهذا العجز يأتي في ظل تغير ملموس في موازين القوى بين تحالف سورية وحزب الله وحماس من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى بعد الهزيمة الإسرائيلية أمام المقاومة اللبنانية في صيف ٢٠٠٦م.
- وأخيراً فإن وعود حل الدولتين تبخرت لصالح العودة مرة أخرى لمناقشة الخيار الأردني.

من الناحية السياسية فإن للأردن مصلحة حيوية في التفاهم مع حماس، وليس لدى هذه القوة الفلسطينية الرئيسية بالأساس صلات مع الأوساط الأمريكية والإسرائيلية التي تقف وراء مشروع الوطن البديل، وحماس ما تزال قوة وطنية صاعدة متمسكة بالثوابت الفلسطينية، وعلى رأسها حق العودة، وهو ما يجعل الخيار الحمساوي الأمل الأقوى

في إفشال الخيار الأردني، الذي يؤرق عمان فعلاً، ويخلق مزاجاً عاماً معادياً للولايات المتحدة في الأردن، لم يستثن الملك عبد الله الثاني منه حين عبر في لقاءاته الضيقة مع سياسيين أردنيين عن غضبه من واشنطن وتل أبيب المخادعتين.

وبالنسبة لحماس فهي تملك منظوراً متكاملاً إزاء العلاقات مع عمان، يقول « نحن والأردن الآن في الخندق نفسه، ونرى أنه آن الأوان لكي ننسق المواجهة»، هكذا قال لي خالد مشعل في دمشق في ربيع ٢٠٠٧، وقد كان الظرف ناضجاً لتلقي هذه الرسالة، إلا أن أوهام حل الدولتين كانت ما تزال تسيطر على أفق التفكير السياسي في عمان، ولعله من المفيد بل من الضروري أن أعيد هنا التذكير بما قاله لي مشعل في الربيع الفائت:

« حماس هي الشريك الفلسطيني المؤهل سياسياً للعلاقة الاستراتيجية مع عمان، وذلك للآتي :

١- أن حماس نشأت من قلب الدولة الأردنية و لم تنشأ ضدها

٢- ليس بين حماس والأردن ولن يكون صدام لا أمني ولا سياسي ولا تراث من التعادي.

٣- تؤمن حماس إيماناً مطلقاً بالشرعية التاريخية للكيان الأردني وترفض المساس به، وتنطلق من قناعة راسخة بأن الأردن للأردنيين، وهي ترفض الوطن البديل وتدين تيارات الحقوق المنقوصة، فحقوق الفلسطينيين أينما كانوا وتحت أي وضع كان

هي في فلسطين وفقط في فلسطين.

٤- حماس لم تفكر بالقيام بأي عمل يسيء للأمن الأردني، ليس فقط ضد أهداف أردنية هي خارج أي تصور عدائي بالنسبة لنا، فهذا لا علاقة له بمشاعرنا ومبادئنا وسياساتنا، ولكننا نتحدث أيضا عن الامتناع عن العمل ضد أي أهداف أميركية أو حتى إسرائيلية في الأردن.

فالأمن الوطني الأردني بالنسبة لحماس هو فوق كل الاعتبارات في علاقتنا مع الشقيق الأقرب والأب، ونحن نتحلى بالمسؤولية الكاملة إزاء أمن الأردن وشعبه، ورفضنا ونرفض وسنرفض كل المحاولات اللامسؤولة لنقل الصراعات الفلسطينية- الفلسطينية إلى شرق النهر.

٥- كذلك لسنا جزءاً من محور ضد آخر، فقضيتنا هي فوق المحاور، وهي تتطلب أن يتحول العرب والمسلمون كلهم إلى محور واحد في مواجهة إسرائيل.

٦- حماس بدأت وهي تعتز بذلك في قلب الإخوان المسلمين، لكنها انتهت إلى كونها حركة فلسطينية مستقلة وتنظيماً سياسياً. وحماس ترتبط بالإخوان الأردنيين بروابط عقائدية ووجدانية، وهي لا تريد التأثير عليهم أو السيطرة على تنظيمهم. كلا، ونحن غير مسؤولين عن السجال الداخلي أو عن محاولات الإفادة من وهج حماس الجماهيري أو المخاوف المقبلة.

٧- بناء تنظيم فلسطيني خاص بحماس في الأردن غير وارد إطلاقا، يقول مشعل: وهذا موقف استراتيجي بالنسبة لنا، فالفلسطينيون

في الأردن يتمتعون بالجنسية الأردنية، وهم جزء من الشعب الأردني، وسيظلون كذلك حتى العودة إلى أرض الوطن.

٨- حتما لن نشارك أبداً في تفسيخ وحدة النسيج الاجتماعي والسياسي الأردني، بل نحن حريصون ونناضل من اجل ردم الهوة، وتأكيد وحدة الشعب الأردني وسيادته غير القابلة للتجزئة.

غير أن احترامنا الكامل لمواطنية الفلسطينيين في الأردن والسيادة الأردنية، لا تعني أننا نقبل التوطين، كلا، نحن نرفض التوطين والتعويض ونؤكد على حق وممارسة العودة لكل اللاجئين والنازحين ونعتبرهم ضيوفاً في البلدان التي يقيمون فيها، ولأنهم في الأردن أيضاً مواطنون فنحن نحافظ على وحدة الشعب الأردني وسيادته ولا نسعى إلى بناء تنظيم يخرق هذه الوحدة وتلك السيادة، هذا هو فهمنا للمسألة.

مشكلة جوهرية ما تزال قائمة

نصر سياسي وآخر عسكري تحققا العام ٢٠٠٦م لحماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ولحزب الله في صد العدوان الإسرائيلي على لبنان، وفي الثلث الأخير من ذلك العام اتضح أن:

١. السلطة الفلسطينية قد خسرت الشرعية القانونية والسياسية والواقعية في تمثيل الفلسطينيين في عقد تسوية مع تل أبيب، مما يجعل المفاوضات بين الفريقين طبخة حصى.

٢. أن إسرائيل سوف تتجه شطر حزب الله ودمشق لإجراء التفاهمات والمفاوضات الأكثر جدية، وهو ما حصل في النهاية فعلاً.

وقد رسخت التطورات اللاحقة هذا الاتجاه من سيطرة حماس على غزة إلى سيطرة حزب الله على بيروت، بينما تراجعت واشنطن وتل أبيب وقبلتا بالتهدئة والتعامل مع الأمر الواقع في القطاع وفي لبنان، وبالتحليل كان يمكن للمرء أن يرى أن مآل التطورات سيقود إلى تركيز إسرائيل على الحلقة الأضعف في الضفة الغربية والعودة تالياً إلى طرح الخيار الأردني، وهو كما أحسب الصيغة الوحيدة المطروحة بصورة جدية على المفاوض الفلسطيني.

على هذه الخلفية المنذرة بالخطر نؤكد على أن الظروف الموضوعية قد نضجت للتفاهم الاستراتيجي بين عمان وحماس على قاعدة إفشال مشروع الوطن البديل.

وخلاصة القول: إن العلاقة الاستراتيجية مع حركة حماس هي ضرورة أردنية؛ إذ إن حماس حركة وطنية فلسطينية مضادة للمشروع الإسرائيلي، ولا ينصرف ذلك إلى القبول بأيديولوجيتها.

المحور الرابع

علاقات حماس والأردن، الفرص والتحديات*

عند الحديث عن الفرص والتحديات في العلاقة ما بين الحكومات الأردنية وحماس لا بد من التعرض لبعض الأزمات التي شكلت تضاربا في وجهات النظر بين الطرفين على اعتبار أن ما تمثله وجهة نظر طرف هي بالمقابل مخالفة ولا تتوافق مع وجهة النظر للطرف الآخر، ومن خلال هذا المفهوم يمكن إجمال هذه الأزمات بثلاث : أزمة فكرية، وأزمة سياسية، وأزمة أمنية.

١- فيما يتعلق بالأزمة الفكرية، فإن حركة المقاومة الإسلامية حماس ومنذ نشأتها في عام ١٩٨٧ لا تؤمن بأي حق لليهود في فلسطين، وتعمل على ضرورة طردهم منها، كما أن حماس لا تمانع في القبول مؤقتاً وعلى سبيل الهدنة بحدود ١٩٦٧ لكن دون الاعتراف بإسرائيل وأي حق لليهود الوافدين في فلسطين التاريخية، كما تعتبر الحركة أن صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "صراع وجود لا صراع حدود" وتعتقد الحركة بأن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو السبيل لتحرير فلسطين وبالمقابل فإن الاختلاف الفكري بين الأردن وحماس مرده إلى تطور الأحداث منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ وصولاً إلى توقيع اتفاقية

* **د. عصام ملكاوي**، باحث استراتيجي في كلية الدفاع الوطني، ومستشار جمعية الشؤون الدولية في الأردن

وادي عربة عام ١٩٩٤م، مما يعني أن مخرجات ما بعد هذا التاريخ ستكون بالضرورة فكرياً واستراتيجياً مختلفة عما تؤمن به حماس على اعتبار أن ما يراه الأردن كدولة لها مصالح سياسية تتعلق بالسيادة والاستقرار والحدود، مختلف عما تراه حماس كحركة ومقاومة، وهذا يعني أن أيديولوجية حماس الفكرية كحركة مقاومة هي بالضرورة قد لا تتفق مع أيديولوجية الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة.

٢- أما فيما يتعلق بالأزمة السياسية فإن حركة حماس تنظر إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع استعماري غربي صهيوني يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم وتمزيق وحدة العالم العربي، كما تؤمن بأن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين هي مضيعة للوقت ووسيلة للتفريط بالحقوق، كما تعتقد حماس بخطأ المسيرة السلمية التي سار فيها العرب بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، وتعتبر اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ومن قبله رسائل الاعتراف المتبادل ثم تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية للقضاء على دولة إسرائيل منه تفريطا واعترافاً لإسرائيل بحقها في الوجود داخل فلسطين لذا وجبت مقاومته، كما ترى حماس أن إسرائيل وافقت على سلطة الحكم الذاتي والسماح بعودة قيادات المنظمة إلى فلسطين ودعمها بأكثر من ٤٠ ألف من رجال الشرطة والأمن

لتفرض على السلطة مجموعة من الالتزامات الامنية والسياسية أهمها حرب المقاومة والاختباء خلف ستار الحكم الذاتي.

وقد شكل الفوز الساحق لحركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، وإقصاء حركة فتح عن تصدر المشهد الفلسطيني وتشكيل حكومة فلسطينية برئاسة إسماعيل هنية، كابوساً مزعجاً لكثير من دول العالم ودول الإقليم خاصة، حيث لم تعط حماس فرصة ولا وقتا كافيا لكي تبرهن أنها حركة قادرة على التحول من النضال الجهادي المقاوم إلى التحرك السياسي المتوازن، كما أنها لم تعط فرصة لإعادة التأهل والتحول حتى يحكم عليها، بل تمت محاولات إجهاض تجربتها في مهدها، والذي اعتبرته حماس عملا معاديا تجاهها، وخاصة من قبل الدول العربية والأردن بالذات.

٣- أما فيما يتعلق بالأزمة الأمنية فإن حركة حماس ترى أن ساحة النضال مع العدو الصهيوني تنحصر داخل حدود فلسطين بالنسبة للفلسطينيين، ولكنها ترى أن على الدول العربية فتح حدودها مع الاحتلال للمتطوعين لقتال إسرائيل، وهي تعتبر أن من حقها استخدام الأراضي المجاورة لفلسطين لدعم العمل المقاومة داخل فلسطين بتهريب السلاح وما شابه، واعتبرت من يمنعها من ذلك يقوم بأعمال عدائية، فكانت الأزمة المعروفة بتهريب السلاح عبر الأردن إلى الضفة الغربية حيث اتهمت حماس بأنها تقف وراء هذه المحاولات، فيما اعتبره الأردن خرقا لأمنه الوطني، برغم ما

ثبت له بالتحقيقات أن هذه الأسلحة غير موجهة لأي أهداف داخل الأردن، بل لدعم المقاومة في الضفة الغربية.

الحاجة والدور المتبادلين

تنقسم العلاقة بين الطرفين إلى علاقات سابقة ومستقبلية، أما العلاقة الحالية فهي في طور البناء والتي عليها يمكن إرساء قواعد علاقات مستقبلية، فقد كانت العلاقة السابقة بين حماس والأردن ذات طابع مصلحي وليست بناء على توافق أيديولوجي، ولكنها مكنت حماس من البقاء على الساحة الأردنية قيادة ومكاتب، كما فتح الأردن أبوابه واحتضن قيادات حماس ومقار مكاتبها، ووقف إلى جانبها في الإفراج عن زعيمها من السجون الأميركية والإفراج عن الشيخ أحمد ياسين من السجون الإسرائيلية، وإنقاذ حياة قائدها من محاولة الاغتيال الإسرائيلية في عمان عام ١٩٩٧م.

وقد كان التقارب الأردني مع حماس يمثل امتدادا لتحالف تاريخي أعمق ما بين النظام في الأردن وحركة الإخوان المسلمين، حيث بدأ هذا التحالف في مواجهة المد الناصري والبعثي والشيوعي في منتصف القرن العشرين، وتطور وتعمق في مواجهة حركة فتح وفصائل المنظمة العاملة على الساحة الأردنية، خصوصاً في مطلع السبعينيات، لذلك كان التوافق الأردني مع حماس مصمما لمواجهة الدعوة الاستقلالية التي رفع لواءها الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كانت الحركة الإسلامية في الأردن وفلسطين والمؤمنة بارتباط الضفتين والرافضة فيما

بعد لقرار فك الارتباط واحدة من أهم أدوات الرهان الأردني في حفظ المصالح الأردنية في الضفة الغربية، لكن الصورة تبدلت اليوم وبشكل مغاير تماما، فلم يعد الأردن راغبا بأي دور سياسي أو أمني في الضفة الغربية، والدولة الفلسطينية مطلب أردني مثلما هي مطلب فلسطيني، والإخوان في الأردن لم يعودوا على علاقة تحالف استراتيجي مع النظام، بعد أن أصبحوا في مواقع قيادية معارضة داخل الأردن، كما أن حركة حماس أصبحت وحسب الرؤية الأردنية ضمن قائمة مصادر تهديد الأمن الوطني بسبب اصطفافها في محور الممانعة مقابل محور الاعتدال الذي يضم الأردن.

مراحل الانعطاف في العلاقة

بنى الأردن سياسته في التعامل مع حماس والسلطة الفلسطينية على أساس جوانب سياسية وقانونية في إسناد الشعب الفلسطيني في سعيه لتحقيق هدف الدولة الفلسطينية المنشودة، ولتنهي بذلك أي امتداد تنظيمي لحماس في الأردن وخارج إطار العلاقة بين حكومتين، وكانت الحكومة الأردنية معنية ولا تزال بترتيب العلاقة مع حماس بما يؤدي إلى إزالة أي بؤر توتر نشأت أو قد تنشأ في المستقبل، لان العلاقة بين الأردن وحماس كحزب حاكم في فلسطين تختلف حتما عن العلاقة بين الأردن وحماس كتنظيم جهادي مقاوم.

لكن رفض حماس الاندماج في عملية السلام أدى إلى قيام الحكومة الأردنية آنذاك بطرد الدكتور موسى أبو مرزوق عام ١٩٩٦م بحجة

أنه ليس مواطناً أردنياً، وكان هدف الأردن من ذلك هو وقف تحريض ياسر عرفات وشكاواه الدائمة بأن الأردن يحتضن مجموعات مناوئة للسلطة في فلسطين، وبهدف الضغط على حماس في ذات الوقت كي تتجاوب مع الجهود الأردنية الهادفة إلى إدماجها في العملية السياسية.

لكن الجهود الأردنية لم تفلح كي تواصل حماس مسيرة الاندماج في العملية السياسية، فكان التوجه نهاية إلى طرد قادتها وإغلاق مكاتبهم في عمان. وتمت صياغة الموقف الأردني من حماس بناء على أن العلاقة مع طرفي النزاع الفلسطيني ستكون مع طرف دون آخر وفقاً لتوجهات السياسة الأردنية التي رأت بأن تكون علاقاتها مع حماس محدودة لصالح علاقاتها مع حركة فتح، وكان العامل المحدد لذلك التوجه هو عامل فلسطيني أكثر منه عاملا أردنيا.

ونظرا لرفض الأردن لسياسة المحاور، وتخوفه من احتضان حماس من قبل قوى أكثر تشددا وراديكالية، الأمر الذي لا يساعد على إعادة تأهيل حركة حماس وتحويلها إلى حركة سياسية قادرة على ممارسة الحكم حسبما كان يسعى الأردن، فإن علاقة الأردن بحماس ظلت محط حوار ونقاش داخلي.

إن ما حصل من توتر في العلاقة بين الأردن وحماس جاء ضمن فلسفة الأردن السياسية القائمة على مبدأ الأوليات, ومن ثم التوازن وضمن سلم الأولويات، فقد كان الأردن أكثر قرباً لمنظمة التحرير منه إلى حركة حماس، وبالتالي فمن المنطقي وفق هذه الفلسفة أن تكون

العلاقات مع السلطة الفلسطينية بقيادة فتح أقوى.

ثمة مؤشرات مهمة تؤكد أن ثمة تبدل في بعض توجهات السياسة الخارجية الأردنية وإلى استعداد حركة حماس للتعاون مع الأردن والتنسيق معه، لكن هل يمكن أن يقال بأن هذه التحولات كافية، الأرجح أنها ليست كافية للانتقال بالعلاقة بين الجانبين من حالة العداء إلى حالة الالتقاء أو التحالف في المدى المنظور.

صحيح أن للأردن مصلحة في فتح قنوات الاتصال مع حماس، بل إن هذه العلاقة تغدو ضرورية إن أراد الأردن أن يلعب دوراً في ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي أو تجسير الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو يبقي دوره الإقليمي أو يحمي ظهره من مشروع الوطن البديل، لكن أن يقال بأن الأردن يسعى لبناء تحالف استراتيجي مع حماس فهذا يبعث على التساؤل من نوع كيف؟ ولماذا؟ ولأية أهداف؟

المحور الخامس

حماس والأردن، عوامل التقارب والاختلاف*

تعتبر حماس حركة مقاومة وطنية فلسطينية جهادية ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وهي امتداد لحركة الإخوان المسلمين، فهي الفصيل المسلح الكفاحي والجهادي للإخوان المسلمين على أرض فلسطين، تمارس دورها كحركة تحرر وطني فلسطيني برؤية إسلامية منذ عام ١٩٨٧م ضد المشروع الاستيطاني الصهيوني وأطماعه في المنطقة.

إن رؤية الحركة واستراتيجيتها هي بالتأكيد تعبير حي عن تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي ومسار القضية الفلسطينية.

وما جرى من تحولات جذرية وجوهرية في الموقف العربي وسلطة التمثيل الفلسطيني، وما تبعه من مسارات التفاوض، والتي جميعها لم تصل إلى تسوية مقبولة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير المصير والاستقلال والحرية وعودة اللاجئين، وبالتالي الولادة والنشأة والرؤية والفعل المقاوم لدى حماس كان استجابة تاريخية ولعوامل تاريخية، أبرزها امتداد الحركة في إطار جماعة الإخوان المسلمين في العالمين العربي والإسلامي بعد الانحسار العربي والإسلامي الرسمي في دعم القضية.

بدأت علاقة حماس مع الأردن منذ العام ١٩٩٢م في عهد الراحل الملك الحسين بن طلال، ومرت أحداث كثيرة خلال هذه العلاقة، منها

* **د. أحمد الشناق**، أمين عام الحزب الوطني الدستوري الأردني

المساهمة الأردنية في إطلاق سراح موسى أبو مرزوق رئيس مكتبها السياسي السابق من سجن الولايات المتحدة عام ١٩٩٧م، واستضافته في الأردن، وفتح مكاتب لقيادة الحركة في الأردن، وهدد الأردن الإسرائيليين بان مستقبل معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية رهناً بإنقاذ حياة رئيس مكتبها السياسي السيد خالد مشعل بعد محاولة اغتياله من قبل الموساد الإسرائيلي في عمان عام ١٩٩٧م أيضا، واشتراط الحسين إطلاق سراح الشيخ الشهيد أحمد ياسين من سجون الاحتلال، وكذلك الاحتفال والرعاية الهاشمية للشيخ الشهيد وهو يودع عمان العروبة إلى غزة هاشم شيخاً مجاهداً منافحاً عن فلسطين ومقدساتها في نفس العام ١٩٩٧م.

تلك مواقف عبرت عن رؤية عميقة للقيادة الأردنية وتقديرها لمخاطر مسار القضية في منعطفاتها المحلية والإقليمية والدولية، وفي هذه الأيام إذ تجري حوارات ولقاءات بين الدولة الأردنية وقيادات حماس بعد انقطاع دام عقداً من الزمان، في الوقت الذي يسير فيه خط القضية الفلسطينية التفاوضي بأفاق مسدودة، وما ترافق من مشهد إقليمي ودولي بمتغيراته وتحولاته الهائلة، وعقد مضى شهدنا فيه احتلال العراق العربي وأفغانستان وبروز عولمة مكافحة الإرهاب والعولمة الأمنية سبيلاً لفرض أحادية القطبية هيمنتها وتشكيل عالم جديد على حساب الحقوق المشروعة للشعوب وسيادة الدول، كما شهدنا في هذا العقد بروز مسميات قوى الاعتدال في مواجهة قوى الممانعة ليكون الخاسر

الوحيد المشروع الوطني الفلسطيني واستقلال الدولة الفلسطينية وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في الحرية والسيادة على ترابه الوطني الفلسطيني، مضافة إليه انهيار منظومة الأمن القومي العربي والتضامن العربي.

إن عودة فتح جسور العلاقة بين الأردن وحماس هي بالتأكيد مصلحة أردنية- فلسطينية، وفي مرحلة تستحق المراجعة بعد أن فشلت الرهانات على الولايات المتحدة في مسار التفاوض لإقامة الدولة الفلسطينية وحل الصراع العربي-الإسرائيلي بعودة الحقوق المشروعة للعرب، وهو الوعد الذي قطعته إدارة بوش للفلسطينيين، وإن علاقة حماس مع بعض القوى في المنطقة والإقليم استخدمت لتحقيق أدوار إقليمية وسياسية، ليصبح المشهد بظروف ومعطيات مستجدة استلزمت هذا التحول الأردني في لحظة تاريخية مهمة.

إن المرحلة بدقتها ومخاطرها تتطلب التأكيد على عوامل الالتقاء الأردنية الحمساوية باعتبار أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني مصلحة عليا أردنية، وثابت من ثوابت الأمن الوطني الأردني، وهي ذات أولوية في المصالح الحيوية الاستراتيجية للدولة الأردنية، علاوة على أنها قضية الأردن المركزية والمقدسة لعوامل القربى والتاريخ والتمازج والعقيدة. إن عوامل الالتقاء بين الأردن وحماس عديدة، علاوة على علاقة الأخوة والتاريخ والقربى والهم، والمأمول أن تكون هذه العلاقة بوصلة المرحلة القادمة، ومن أهم عوامل الالتقاء بين الطرفين:

١. إن رؤية حماس للهوية الفلسطينية والكيانية الفلسطينية مشروعا حضاريا على التراب الوطني الفلسطيني التاريخي ونقيضا للمشروع الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين وأطماعه للامتداد في المنطقة، هي رؤية استراتيجية وتاريخية عميقة تشكل حاجزاً لحماية الأردن وعمقه العربي.

٢. إن رؤية حماس لمبدأ السلام وإيمانها بمبدأ السلام المنشود والعادل، والمستند على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال على ترابه الوطني الفلسطيني ولكافة أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل و الشتات، والتمسك بحق العودة لتمكينه من العيش فوق أرضه ووطنه وحقه في تقرير مصيره، هي بالتأكيد رؤية أردنية لتسوية وحل مقبول يحفظ حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني ويحمي بنتائجه الأردن وشعبه.

٣. إن رؤية حماس واستراتيجيتها في المقاومة والصمود، هي رؤية واستراتيجية أردنية كسبيل للرد العلمي في مواجهة مؤامرة الوطن البديل المزعوم في فكر الحركة الصهيونية التلمودية، وإن رؤية حماس باعتبار فلسطين وقفا إسلاميا لبناء مشروع حضاري مقاوم للمشروع الصهيوني في ظل غياب المشروع العربي، يمكن أن تشكل هذه الرؤية قوة ردع استراتيجي على أرض فلسطين بما يمنع الامتداد الصهيوني وتأثيراته على الأردن حتى تستعيد الأمة وحدتها وقوتها وعافيتها.

٤. إن فكر حماس الشعبي العقائدي والتعبوي على أرض فلسطين

وما يتوفر له من امتداد عبر حركة الإخوان المسلمين كتنظيم دولي يشكل رادعاً عملياً لإبقاء جذوة الصراع حية على أرض فلسطين ولإبقاء القضية حية في ضمائر الشعوب العربية والإسلامية، وفي هذا الرد العملي الاستراتيجي ضد أي حلول تكون على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أرضه وفي الشتات الذي كفلته المواثيق الدولية والإنسانية، إنما تحقق ضمانات أمنية هامة للأردن.

٥. إن رفض الأردن وحماس لما يسمى «الخيار الأردني» والخيار المصري كمشاريع مشبوهة هي نقطة التقاء وتطابق في هذه المرحلة الدقيقة، وهي مشاريع أمنية لحماية إسرائيل بجيوش عربية، وإنهاء لقضية فلسطين وحقوق شعبها المشروعة بكيانه ودولته ذات السيادة على ترابه الوطني، وليتحول الصراع والتوتر إلى صراع عربي–عربي، وهي مؤامرة على فلسطين والأردن والشعبين الشقيقين.

٦. إن حركة المقاومة الإسلامية حماس بعقيدتها الجهادية داخل الوطن المحتل في مقاومة الاحتلال الصهيوني على أرض فلسطين، وبمبدئها الراسخ بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، واحترام الخصوصيات الوطنية للدول العربية، هي بالتأكيد مصلحة عليا أردنية لمفهوم الأمن الوطني، ولتمكين الأردن من الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين على أرض فلسطين، إضافة إلى أنه لم يكن في تاريخ الحركة أي تصادم سياسي أو غيره مع الدولة الأردنية

والكيان الأردني، وهي من العوامل التي أكدت على الدوام احترام الأردنيين لهذه الحركة المقاومة على أرض فلسطين ضد العدو الصهيوني، بل ومن اللافت في تاريخ الحركة أنها لم تمارس أي أعمال عسكرية خارج حدود فلسطين التاريخية.

إن معطيات المرحلة الحرجة والحساسة على المستوى الدولي والإقليمي وبتجاذباته الخطيرة على المنطقة، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية، يتطلب من الأردن وحماس التوافق على ما يمكن أن يشكل اختلاف في بعض الرؤى، وأهم ذلك:

١. ضرورة استقلال القرار الوطني الفلسطيني، وإبقاء الخلاف الفلسطيني داخل البيت الفلسطيني، حفاظاً على المشروع الوطني الفلسطيني بقيام الدولة الفلسطينية وإغلاق أي اتجاه بأن تصبح قضية فلسطين المقدسة ورقة إقليمية أو دولية لخدمة مصالح الآخرين تحت أي ذريعة أو مسمى.

٢. الحذر من انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية رغم فشل مسار التفاوض عبر السنوات الماضية، مع التأكيد على المطالبة برؤية ومنهج جديد لمسار التفاوض فلسطينياً وعربياً، والاستمرار بالضغط على المجتمع الدولي، والتأكيد على مبدأ حل الدولتين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

٣. ضرورة الحفاظ على وحدة التراب الفلسطيني والشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، ورفض كافة محاولات فصل غزة عن الضفة الغربية مهما كانت الضغوط والإغراءات.

المحور السادس

محددات وسيناريوهات العلاقة*

أولا: محددات العلاقة

تلعب محددات عدة دورا مهما في تحديد نجاح المباحثات بين الأردن وحماس لإعادة رسم العلاقة بينهما على الصعيدين المرحلي التكتيكي أو الاستراتجي، ومن أهم هذه المحددات:

١- طبيعة دوافع وأسباب الانفتاح والحماسة للحوار بين الطرفين من قبل كل منهما.

٢- جدية الطرفين في التقدم نحو علاقات مستقرة وثابتة على المدى المتوسط على أقل تقدير.

٣- قدرة حركة حماس على السيطرة على مقاليد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤- قدرة حماس على إحداث اختراقات في علاقاتها العربية والدولية إضافة الى الفلسطينية لصالح برنامجها وشرعيتها.

٥- استعداد الطرفين لتقديم الضمانات والقيام بالإجراءات اللازمة لبناء الثقة بينهما.

٦- قدرة الطرفين على جعل التاريخ المتوتر في العلاقة الماضية مجرد مصدر للعبرة وليس إطارا للنظرة إلى ملامح المستقبل.

---

* **جـــواد الحمـــد**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية الفصلية المحكمة في الأردن .

٧- التقدير السياسي لكل منهما لطبيعة المرحلة ودور الطرف الآخر وأهميته في مساعدته على تحقيق أهدافه ومصالحه.

٨-قدرة الطرفين على امتصاص الضغوط التي تسعى لمنع تطور العلاقة سواء في إطار كل منهما أو في الأطر الإقليمية والدولية وتعاونهما على ذلك.

٩- قدرة الحكومة الأردنية على بلورة علاقة جادة ومستقرة وتعاونية مع الحركة الإسلامية في الأردن بوصفها مدخلا مهما لتطوير العلاقة مع حماس وحمايتها.

ثانيا: سيناريوهات العلاقة الممكنة

السيناريو الأول: ترسيم علاقة استراتيجية: التوجه نحو بناء علاقة استراتيجية بين الطرفين تتصف بالديمومة والشفافية والتعاون على مواجهة التحديات، وبالتالي تقارب السياسات إزاء متغيرات المنطقة السياسية والاستراتيجية.

السيناريو الثاني: التوصل إلى تفاهمات وأسس علاقة مشتركة مرحلية إلى حين إنهاء احتلال الضفة والقطاع، وحماية الأردن من مشروع الوطن البديل، وتحقيق مصالح متبادلة بين الطرفين.

السيناريو الثالث: علاقة تمنع تفاقم الخلافات: التوصل إلى رسم ملامح وقواعد علاقة مستقرة بين الطرفين تمنع الاختلاف والتوتر، وتساعد على تحقيق مكاسب لكل منهما.

السيناريو الرابع: التواصل فقط: تحقق الاستفادة لدى كل طرف من مجرد بدء الحوار، والاتفاق على أهمية تواصل هذه اللقاءات لتفكيك الملفات العالقة، ومنع تفاقم أي خلاف مستقبلي، ووقف أي حملات

استهداف من قبل الطرفين لبعضهما.

السيناريو الخامس: إبقاء العلاقة على مستواها السابق: الفشل في تحقيق مصالح ومكاسب لأي منهما من هذه العلاقة بسبب التضارب في المواقف والسياسات والارتباطات والعلاقات الخارجية والتحول نحو نمط العلاقة السابق للقاء لفك الأزمات أو تحجيم التوتر كلما حصل مع بقاء كل طرف بسياساته وتحالفاته تجاه القضية.

السيناريو المتوقع

يعتمد تحقق أي من هذه السيناريوهات على حركة المحددات واتجاهاتها، لكن المراقبين الخبراء في العلاقة تاريخيا يدركون أن الأردن أمام اختيار صعب اليوم يتعلق بمصيره ومستقبله وأمنه الوطني، وأن حماس تسيطر على مفاصل أساسية من ذلك، وأنها قادرة على إعاقة فتح عن التقدم في عملية السلام، كما أنها نجحت في تجاوز أزمات معقدة وصعبة خلال السنوات الماضية (٢٠٠٦-٢٠٠٨م)، ما يجعل الأردن ينظر لها كخيار مهم - وربما مرحليا - استراتيجي على الأقل لمساعدته على تجاوز التحديات التي يواجهها على المستويات المختلفة محليا وإقليميا ودوليا، الأمر الذي يرجح التوجه نحو السيناريو الأول أو الثاني.

لكن عددا من العوامل والمحددات تلعب دورا في رسم مثل هذه التوجهات، والأشهر القادمة حتى نهاية العام ستكشف طبيعة الاتجاه وملامحه الأساسية، بوصفها مرحلة استكشاف لاتجاهات العلاقة وفرص نجاحها من قبل الطرفين حسبما تسرب من الاجتماعات التي عقدت بين الطرفين.

خلاصة وتوصيات

شكلت القضية الفلسطينية وتداعياتها عاملاً أساسياً في صياغة سياسة المملكة الأردنية الهاشمية وتحالفاتها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى ارتباط الأردن الوثيق بمخرجات القضية سواء تقاطعت تلك المخرجات مع مصالحه أو تعارضت معها، وقد فرضت كثير من المعطيات على صانع القرار الأردني إعادة قراءة الواقع السياسي في المنطقة، الأمر الذي دفعه إلى إعادة النظر في علاقاته الإقليمية ودروه فيها، ولذلك بادر إلى دعوة حركة حماس إلى حوار مباشر لإعادة تنظيم العلاقة وترتيبها معها، وبناء علاقات جديدة تقوم على تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة.

وقد بنى الأردن تصوره الجديد على توافر مصالح متبادلة عديدة بينهما، من أهمها: حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل، وحماية مصالح الأردن في الضفة الغربية، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، وتشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة، ودعم الشرعية العربية لحركة حماس خاصة وهي في الحكم في السلطة، والمساعدة على تفعيل دور الأردن الإقليمي وفي السياسات الدولية تجاه المنطقة.

وقد شكل تراجع سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، وعدم قدرتها على الاستمرار في التأثير على صانعي القرار في أنظمة الإقليم، وتزايد التراجع الملحوظ لإسرائيل سياسياً وأمنياً وعسكرياً في عدة

منعطفات، مدخلاً مهماً لإعادة التفكير هذا، الأمر الذي دفع دول «الاعتدال العربي» إلى البحث عن ضمانات للاستقرار غير ما يسمى بـــ «الضمانات الأمريكية».

ولعبت قدرة حماس على إدارة قطاع غزة بنجاح وتحت الحصار دوراً مهماً في زيادة وزنها السياسي ليزداد على حساب الأطراف الفلسطينية الأخرى، ناهيك عن تزايد شعبيتها في الضفة الغربية، الأمر الذي أسس لقراءة تؤكد بأن حماس هي من يستطيع صناعة المستقبل الفلسطيني الداخلي والخارجي دون الإضرار بمصالح الآخرين، أو تهديد أمنهم ومستقبلهم، وهو ما لفت انتباه الأردن- على ما يبدو- وشجع اتجاه تعديل مسار علاقاته بحماس.

وتبين الحلقة أن ثمة حاجة ودور متبادلين بين حماس والأردن، وأن الحاجة المتبادلة غير مستجدة ولا انفكاك فيما بينها لأسباب سياسية وجغرافية وديموغرافية، ولذلك فإن المصالح المشتركة بين حماس والأردن تتقاطع كثيراً عند مفاصل الأمن والاستقرار والديموغرافية، ومواجهة تداعيات المشروع الصهيوني في المنطقة، والذي يهدف إلى جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين لتصفية القضية الفلسطينية.

وتؤكد تجربة الأردن أن حماس جهة موثوقة يمكن الاتفاق معها على الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية دون خداع، ويمكن للطرفين التنسيق لإدارة الصراع في جانبه السلمي، وأكدت الحلقة أن كلاً من حماس والأردن لديه معلومات عن مفاوضات بين أطراف فلسطينية

وإسرائيلية تتحدث عن خيار الوطن البديل للخروج من عنق الزجاجة في المفاوضات، علماً بأن حماس والأردن- سياسياً وأيدلوجيا- يرفضان مشروع الوطن البديل، بل إن حماس أيضاً تسعى جاهدة لمواجهته والقضاء عليه في مهده, مما يجعل تقاطع المصالح الأردنية وحماس يزداد ويدفع باتجاه بناء علاقة استراتيجية بينهما، وأكدت الحلقة أن ثمة أسساً مهمة للعلاقة تتعلق بتبادل المنافع بين الطرفين، خصوصاً وأن ما يربط الأردن بحماس أكثر مما يربطها بفتح أو منظمة التحرير، وعلى الأخص فيما يتعلق برفض مشروع الوطن البديل.

وحول نقاط التقارب والاختلاف بين حماس والأردن أكدت الحلقة أن عوامل التقارب أكبر بكثير من عوامل الاختلاف، إذ إن رؤية حماس الاستراتيجية تشكل حماية للأردن، وأن الإبقاء على حالة القطيعة معها تلك التي استمرت منذ ١٩٩٩م حتى قبل حوالي شهرين يعد أمراً مضراً بالأمن والمصالح الأردنية ومصلحة القضية الفلسطينية.

وبينت الحلقة أن ثمة محددات للعلاقة بين الطرفين وفي رسم سيناريوهاتها المستقبلية، من أهمها: دوافع الانفتاح وأسباب الحماسة لدى الطرفين، وجدية الحوار بينهما في التقدم نحو علاقات مستقرة، وقدرة حماس على المحافظة على الاستقرار الداخلي الفلسطيني والسيطرة على الضفة، وقدرتها على إحداث اختراقات في علاقاتها الدولية والعربية لصالح برنامجها، وقدرة الأردن على بلورة علاقة جادة ومستقرة مع حماس بوصف الأردن المحضن الأول والعمق الأقرب لفلسطين وقضيتها.

وحول السيناريوهات الممكنة، طرحت الحلقة ترجيحاً لأحد سيناريوهين للعلاقة القادمة، يقوم الأول منهما على ترسيم علاقة استراتيجية بين الطرفين، فيما يقوم الثاني على التوصل إلى تفاهمات وأسس مشتركة مرحلية على أقل تقدير.

وأكد المشاركون أن الأردن اليوم أمام اختيار صعب يتعلق بمصيره ومستقبله وأمنه الوطني، وأن حماس تسيطر على مفاصل أساسية في ذلك، وهي قادرة على إعاقة أي مشروع ضد الأردن، أو ضد حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ما يدفع بحوارات بناء العلاقة بين الأردن وحماس لتحقيق نتائج ملموسة.

ومن أهم التوصيات التي انتهت إليها الحلقة لمصلحة بناء علاقات دائمة ومستقرة واستراتيجية بين الطرفين:

١- انطلاق الطرفين في بناء العلاقة من الحاضر نحو المستقبل دون تحمل تبعات والإشكالات السابقة من الطرفين.

٢- الوضوح والشفافية في العلاقة على صعيدي نقاط الاتفاق أو الاختلاف.

٣- إنهاء كافة الملفات العالقة بين الطرفين.

٤- التخفيف من وزن التسريبات الإعلامية من أي منهما لما لها من أثر في استحضار الضغوط الداخلية والخارجية الحقيقية لبناء العلاقة.

٥- توسيع دائرة الحوار والاتصال لتصل إلى مفاصل أخرى من دوائر صناعة القرار لدى الطرفين.

٦- تحديد مساحات التقاطع السياسي والأمني ووضع أسس لتبادل الأدوار والتعاون فيها.

٧- إقرار مبدأ التدرج في إعادة بناء العلاقة وتأسيسها.

٨- ألا تؤثر علاقات الطرفين مع أي طرف ثالث على علاقاتهما ما دامت لا تمس أسس هذه العلاقة.

٩- استمرار مبادرة كل طرف بخطوات بناء الثقة مع الطرف الآخر ولتسريع وتعميق آليات بناء العلاقة المستقبلية.

١٠- تأكيد احترام كل طرف لخصوصيات ومواقف الطرف الآخر حتى التي لا يتفق معه فيها.

الفصل الثاني

النظام السياسي في الأردن والحركة الإسلامية

نحو إعادة تنظيم العلاقة

المحور الأول

الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن, اتجاهات العلاقة وتحدياتها

المحور الثاني

استراتيجية النظام السياسي في الأردن في التعامل مع الحركة الإسلامية

المحور الثالث

المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية

المحور الرابع

محددات وسيناريوهات العلاقة المحتملة

الفصل الثاني

النظام السياسي في الأردن والحركة الإسلامية
نحو إعادة تنظيم العلاقة

جواد الحمد/ مدير الحلقة

تضافرت عوامل متعددة محلية وإقليمية ودولية، وأخرى ذات علاقة بالقضية الفلسطينية وعملية السلام، وكذلك التحولات داخل الحركة الإسلامية في الأردن ذاتها، وصمود حركة حماس أمام الحصار الدولي في غزة، ونجاحها بجر إسرائيل إلى اتفاق تهدئة معها، تضافرت هذه العوامل وغيرها في بلورة توجه أردني إزاء التعامل مع الحركة الإسلامية في الأردن، وبدا أن صانع القرار الأردني أدرك وبشكل ملفت للانتباه الخطورة التي تنطوي عليها هذه المتغيرات، على مصالح الحكومة الأردنية وسياساتها، وما تشكله من تحديات جديدة أظهرت أن الحكومة بحاجة

---

* **المشاركون: د. أحمد الخلايلة**/ المستشار السابق لسمو الأمير الحسن، ومدير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية حالياً. **أ. جمال الطاهات**/ كاتب وخبير استراتيجي- مركز الدراسات الاستراتيجية- كلية الدفاع الوطني سابقا. **أ. حمزة منصور**/ رئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني. **د. خالد عبيدات**/ سفير أردني سابق. **م. عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين الأردنيين. **د. عصام ملكاوي**/ باحث استراتيجي في كلية الدفاع الوطني. **أ. فالح الطويل**/سفير أردني سابق. **أ.فرج شلهوب**/ نائب رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية. **د. نبيل الكوفحي**/ عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي. **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- مدير الحلقة.

إلى دعم شعبي حقيقي لمواجهتها، ولذلك قررت الاقتراب أكثر من الحركة الإسلامية، والعمل على ترطيب الأجواء معها، وشرعت بلقاءات أولية معها لبحث الملفات العالقة، ونقاط التوتر والخلاف بين الطرفين، ومن أجل محاولة رسم أسس علاقات مستقرة بين الطرفين، ولو لمرحلة تجتاز فيها الحكومة أبرز وأخطر هذه التحديات، ولعل أهمها المتعلق بالتوجهات الإسرائيلية والفتحاوية في التعامل مع الأردن ومصالحه، في الحل النهائي للقضية، وما تسرب عن تفاهمات أولية حول ما يسمى بالوطن البديل، على حساب الأردن، خصوصاً في ظل الرفض الإسرائيلي المطلق لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذين يؤوي الأردن أكثر من نصفهم.

ولذلك ينظر إلى التحول الحكومي بوصفه تحولاً مصلحياً لا يتصف بصفة الاستراتيجية بعد، وإن أطلق عليه البعض ذلك، فلقاءات الحركة الإسلامية مع الحكومة لم تثمر إلا عن نتائج متواضعة بين الطرفين، و لم يتم بعد تحقيق مكاسب كبيرة للحركة الإسلامية تمكنها من بناء خطوات ثقة وتقارب عليها. ولعل هذا التردد لدى المستوى الحكومي في بلورة العلاقة بشكل متكامل وعاجل هو ما يثير المخاوف في بعض أوساط الحركة الإسلامية، من أن يكون الأمر مجرد لحظة تهدئة فقط، لتمرير بعض السياسات المحلية والإقليمية للحكومة، ولتجاوز تفاقم تداعيات ارتفاع الأسعار، وسلبيات السياسات الخارجية الأردنية إزاء إسرائيل والولايات المتحدة، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية والعراق.

لكن أوساطاً اخرى ترى أن الحكومة توصلت إلى قناعات بضرورة إشراك الحركة الإسلامية في الهم المحلي والإقليمي للسياسات الحكومية، لتتحمل المسئولية معها، خصوصاً على الصعيد الشعبي، كما أنها تريد أن ترسل رسائل واضحة للأطراف الأخرى، بأن لديها ما تتقوى به على أي مؤامرات خارجية، ناهيك عن حاجة الحكومة إلى الحركة الإسلامية لمواجهة أي تحركات داخلية مناهضة للحكومة، قد تخدم توجهات خارجية، كما كان الحال في مفاصل أخرى سابقة من تاريخ المملكة، وعلى الأخص فيما يتعلق بمحاولة زعزعة الاستقرار المنبثقة عن توجهات مشروع الوطن البديل.

ومن هنا فإن النتائج العملية للقاءات القادمة، خصوصاً من طرف الحكومة، سوف تحدد مرحلياً غلبة التوجهات القاعدية منها والقيادية داخل الحركة الإسلامية، كما أن تجاوب الحركة الإسلامية وتفهمها لطبيعة المرحلة، وقناعتها بجدية الحكومة، سوف تدفع بالأغلبية لدعم التقارب مع الحكومة، والتفاهم معها، وتعديل بعض السياسات التصعيدية، التي أصبحت لها تربة خصبة في المملكة، في ظل ارتفاع الأسعار، وتزايد الفقر والبطالة، خصوصاً في المناطق الأقل حظاً، وفي ظل التململ الذي ظهر على بعض القوى المحسوبة على النظام بالأساس، وبدا أن الحركة الإسلامية ليست بعيدة عن نبض هذه المناطق والقوى الوطنية.

ولذلك فإن الخطوة التي اتخذتها الحكومة أشارت إلى توجه أردني حكومي، يهدف إلى إعادة تنظيم الخارطة السياسية

الداخلية، وتعديل بعض التحالفات والتفاهمات مع القوى الرئيسية فيها، وهو ما يفتح الطريق أمام إعادة رسم السياسات المحلية والخارجية على حد سواء، بتوافق وطني أكبر، خاصة مع الحركة الإسلامية التي تشكل القوة الأكبر والأهم في المجتمع الأردني، والتي لها امتدادات إيديولوجية وسياسية كبيرة في المحيط الفلسطيني والعراقي والمصري. وهو ما يفرض الاهتمام الحكومي بالحوار معها أجندةً وزمناً حتى يمكن ترسيم هذا التوجه، والبناء عليه استراتيجيا للسنوات الخمس القادمة على الأقل، خاصة وأن التوقعات فيها تميل إلى احتمال أن تعصف بالمنطقة أحداث جسام، ليس أقلها تفاقم الصراع العربي—الإسرائيلي، وتغيرات دراماتيكية في بعض الأوضاع السياسية المحيطة، وتراجع و تقهقر السياسات الخارجية الأميركية، ناهيك عن زعزعة نظرية الأمن الإسرائيلية، التي بدأت تترنح –ولا تزال– أمام ضربات المقاومة التي تتخذ مواقع أكثر قوة وتأثيرا من ذي قبل.

ولا ينبغي أن يستمر رهان الأردن على العوامل الخارجية من جهة، وعلى الفريق الخاسر في المنطقة والعالم من جهة أخرى، بعد تجربة السنوات العشر الأخيرة.

ولذلك فإن موضوع بحث هذا الفصل يعدّ موضوعا حيويا وحديث الساعة، ولا شك بأن ما حصل من تطور نسبي في التعامل مع الحركة الإسلامية في الأردن لقي شيئاً من الانتباه من بعض المراقبين في الأردن وخارجه.

وقد كان لنا في مركز دراسات الشرق الأوسط اهتمام كبير بالموضوع وبالتقارب في هذا الجانب بين الحكومة والحركة الإسلامية من أجل إعادة بناء البنية الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية وإعادة بناء المؤسسات الداخلية.

ويتناول هذا الفصل أربعة محاور أساسية في البحث عن اتجاهات ومستقبل العلاقة المستجدة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن، هي:

١. الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن، اتجاهات العلاقة وتحدياتها.
٢. استراتيجية النظام السياسي في التعامل مع الحركة الإسلامية.
٣. المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة بين الطرفين.
٤. محددات وسيناريوهات العلاقة المحتملة.

المحور الأول

الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن
اتجاهات العلاقة وتحدياتها*

أشكر مركز دراسات الشرق الأوسط على التفاعل مع الأحداث المحلية الساخنة وعقد هذه الندوة واستضافة هذه النخبة الطيبة من المتحدثين والمهتمين، كما أشكر الأخوة الحضور على تفاعلهم واستجابتهم.

مراجعة تاريخية سريعة

لا بدَ قبل تحديد صورة العلاقة المستقبلية من استحضار سريع لتاريخ هذه العلاقة: والتي قسمتها إلى عقود، مع عدم تشكيل تلك العقود فواصل صارمة؛ فالتداخل بينها موجود.

أ- الأربعينيات/ الملك عبد الله الأول/ مرحلة تأسيس الدولة الحديثة (المملكة والاستقلال).

ب- الخمسينيات/ مرحلة المد القومي واليساري/ اصطفاف الحركة الإسلامية مع النظام في مواجهة الحالة الانقلابية.

ج- الستينيات/ مرحلة ضمور الحياة السياسية والإبقاء على بقاء الحركة الإسلامية.

* **د. نبيل الكوفحي**، عضو المكتب التنفيذي لجبهة العمل الإسلامي، ورجل أعمال، ورئيس بلدية إربد الأسبق، ومرشح الحركة الإسلامية لمجلس النواب للدورة ١٦، ٢٠٠٨م في محافظة إربد.

د- السبعينيات/ مرحلة ما بعد أحداث حرب ال٦٧ وأحداث أيلول ١٩٧٠م وبدء الصحوة الإسلامية عالميا ومحليا.

هـ- الثمانينيات/ مرحلة تعاظم مد الجماعة وبدء استهدافها والتضييق عليها.

و- التسعينيات/ مرحلة الديمقراطية الجديدة ومشاركة الجماعة في الانتخابات وانفتاح الجماعة على كل القوى السياسية والتجاذب في العلاقة.

ز- القرن الجديد/ بدء محاصرة الجماعة (بعد عام ٩٧) والتضييق عليها خاصة بعد معاهدة السلام والتي انتهت بتزوير فاضح للانتخابات البلدية والنيابية عام ٢٠٠٧م.

ويمكن تلخيص التجاذب في العلاقة التاريخية و»تذبذبها» بأنها ليست «علاقة حديّة» أي أنها لم تشهد شراكة حقيقية في الحكم, و لم تشهد في المقابل عملية «كسر عظم»، بل شهدت تجاذبات سلبية وايجابية مع بقاء الحركة الإسلامية بحجم معين سعى النظام السياسي بشتى الطرق السياسية والإعلامية والعملية لعدم تجاوزه.

اتجاهات العلاقة المتوقعة

ابتداء نرحب بالحوار مع أي مكون من مكونات الوطن, ونفترض حسن النوايا في الحوار مع أي جهة كانت فرداً أو حزباً أو مؤسسة رسمية، ونؤمن بأننا جميعا بحاجة لكل مكونات هذا الوطن حتى يمكن النهوض به، ونعتقد أن الحوار يحتاج إلى إيمان حقيقي بوجود الآخر وحقه في النمو

والعمل بالإضافة لبناء جو من الثقة بين مختلف الأطراف, فعملية الحوار الوطني ليست مفاوضات بين أطراف متخاصمة أو عدوة لا قدر الله.

ويمكن تحديد اتجاهات العلاقة المتوقعة «نظريا» في الاتجاهات التالية:

١. استمرار سياسة الحفاظ على بقاء الحركة الإسلامية دون السماح لها بالنمو والتقدم مع تدخلات مستمرة سياسية وقانونية وإعلامية لمنع نموها في بعض الجوانب، ويعد هذا استمرار لشكل العلاقة القائمة منذ زمن, فمرة يتم التدخل لمنع نموها في المساجد، وأخرى في الجامعات وتارة في البلديات، ورابعة في المجلس النيابي، وهكذا.

٢. وجود توجه حقيقي لاستثمار إيجابية المشاركة التاريخية للحركة الإسلامية في البناء الوطني وقيمه اعتدالها في بناء شراكة إيجابية.

٣. وجود مزالق يراد توريط الحركة الإسلامية بمواقف سياسية تمهيداً لبدء عملية عزل حقيقية أو إقصاء مطلق!

وقبل ترجيح أي من الاتجاهات للصعود لابد من فهم حقيقة الظروف المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بالأردن، والمؤثرة على النظام السياسي فيه.

وباختصار وحتى نؤسس لترجيح الاحتمالات السابقة، وحتى لا يكون هناك تداخل كبير مع المحاور الأخرى، فإنه يمكن تصنيف الظروف المحيطة حسب التالي:

أ. **محلياً**: أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ومعظم المؤثرات في هذا الباب سالبة.

ب. **إقليمياً**: حيث نجد أن العلاقات ليست دافئة مع المحيط العربي, و لم يتم تحقيق أي إنجاز لما يسمى «بمعسكر الاعتدال العربي».

ج. **دولياً**: حيث نشهد نهاية حقبة الرئيس بوش ونهاية الحرب على ما يسمى بالإرهاب.

وإزاء المراجعة التاريخية السابقة، وإزاء حقيقة الظروف الحالية أرجح أن يكون الخيار الأول هو المنتظر، وهو استمرار للنمط السابق، أي الإبقاء على الحركة الإسلامية مع بعض التجاذبات الايجابية في العلاقة، فهو الأرجح حيث لا نجد بأن الأجواء مهيأة بعد لاحتمالات أخرى أكثر رجحانا، فالتشريعات التي وضعت خصيصاً لتحجيم الحركة الإسلامية سياسياً كقانون الانتخاب لازال قائماً وليس مطروحا للبحث، وعمليات الإقصاء ومصادرة المؤسسات كجمعية المركز الإسلامي الخيرية لازالت موجودة و لم يتم الرجوع عنها.

لكن لماذا يلجأ النظام السياسي لبدء عملية الحوار مع الحركة الإسلامية إذن؟

بلا شك أن هناك مراجعة داخلية لدى النظام، وهناك فشل في سياساته على أكثر من صعيد، وهو بحاجة لتخفيف الضغوط من حوله داخلياً وخارجياً، وربما رأى أن بدء الحوار مع الحركة الإسلامية

يمثل حالة تنفيس (مؤقتة) لحالة الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي، خاصة في ظل بروز قوى وشخصيات معارضة «غير تقليدية»، وتنامي الصراع وعلنيته بين ما يسمى «بأصحاب الصالونات السياسية»، وتزايد الرفض الشعبي الواسع لسياسات بيع الأراضي وغيرها من العوامل.

إن نجاح حالة «تنفيس الاحتقان» أو نمو علاقات ايجابية بين النظام السياسي من جهة، والحركة الإسلامية وشريحة واسعة من مكونات الطيف السياسي في الأردن من جهة أخرى، يحتاج إلى ظروف عملية لنجاحها.

التحديات في العلاقة

– تحديات بناء الثقة المتبادلة

أهم ما يعترض هذا الجانب هو نظرة التشكيك السائدة حول العلاقة وعدم وجود شفافية فيها، وهي تحتاج إلى جملة إجراءات لتتحقق من بينها:

١- تقديم خطاب سياسي رسمي ايجابي إزاء هذا التحول يشجع اتجاهاته العامة.

٢- إزاحة الأشخاص الذين كانوا سبباً في توتير العلاقة سواء على المستوى السياسي أو الإعلامي أو الإداري من أن يكونوا جزءا من الحوار أو من العلاقة الجديدة.

٣- إعادة الثقة للحياة السياسية بعد أن تم تدميرها في الانتخابات البلدية والنيابية في عام ٢٠٠٧ الأخيرة, حيث تم الاعتداء

على إرادة الشعب الأردني، وتم الاعتداء على مرشحي الحركة الإسلامية وإبعادهم.

٤- رفع المظالم الواقعة على رموز وأفراد العمل السياسي خصوصاً من أبناء الحركة الإسلامية.

٥-قيام الأحزاب السياسية ومنها الحركة الإسلامية بالتأكيد على الثوابت الوطنية في خطابها وإزالة التشويش في بعض تصريحاتها ومواقفها.

- توفير ظروف للمصالحة الوطنية

يعد هذا مطلوبا أيضا من الطرفين لكنه من جهة النظام السياسي أكبر وأكثر، ويحتاج إلى نظرة مستقبلية وفق الجميع في المحددات التالية:

١- الشراكة في المسؤولية تستوجب الشراكة في القرار.

٢-الإيمان والممارسة العملية بأن هذا المركب (الوطن) يتسع لنا جميعاً، ولا يمكن أن يسير بتوازن والى الأمام إلا بجهود أبنائه جميعاً.

٣- تنزيه الملك عملياً أن يكون طرفاً في أي منافسة أو خصومة سياسية بين المكونات السياسية في البلاد من خلال عدم السماح للاستقواء به من قبل البعض على البعض الآخر, ومحاسبة المسئولين الحكوميين على أخطائهم.

٤- البدء بإجراءات جادة لتفعيل المؤسسات القائمة على محاربة الفساد.

٥- إيجاد إجابات عملية من قبل النظام السياسي تطمئن الأردنيين بأن هناك إجراءات عملية لحماية الأردن من المخطط الصهيوني

«الوطن البديل» يتجاوز الرفض الإعلامي لتلك المخططات بما يمكن ترجمته كضمان حق العودة للفلسطينيين وموضوع القدس.

– بناء علاقة مستقبلية على أسس جديدة

السعي لعلاقة نضمن لها الدوام والشراكة بين كافة المكونات الوطنية ومنها الحركة الإسلامية، وإزالة منهج التشكيك والاتهام والتحجيم، وهذا يتطلب مبادرة رسمية لتحديد التالي:

١- إصلاحات دستورية جادة تؤسس لمعادلة عادلة تضمن توزيع السلطة والثروة بين المواطنين بشكل عادل وشفاف.

٢- إصلاحات دستورية وتشريعية تعيد الثقة بالمؤسسات الدستورية، تعزز فيه مكانة مجلس الأمة وتضمن عدم حله، وتؤسس بشكل عملي للولاية العامة لمجلس الوزراء على كافة موارد الدولة، وتمارس ممارسة حقيقية لضمان استقلال القضاء، وإنشاء محكمة دستورية تنظر في القوانين المخالفة للدستور وتضمن التداول السلمي للسلطة التنفيذية عبر إجراءات شفافة ومتقدمة.

٣-الحفاظ على النظام الملكي باعتباره رمزاً لديمومة الدولة الأردنية وشرطاً لإقامة التوازن بين كافة المكونات السياسية والاجتماعية فيها.

٤- إيجاد تشريعات وضمانات وخطط طويلة الأجل تعيد التوازن الاجتماعي بين كافة المواطنين وتضمن حقوق الجميع وفي كل المناطق، وخاصة الأرياف البعيدة عن العاصمة في توزيع

مكتسبات وعوائد التنمية, بحيث يشعر الجميع انه يستفيد من عملية الإصلاح والنمو بشكل مباشر فردي ومجتمعي، وان تتوقف سياسة المنح والمعونات والعطايا المتبعة، واستبدالها بسياسات دائمة وثابتة تعيد إنتاج الكفاءة الفاعلة للمواطن الأردني ضمن ثلاثة شروط مجتمعة: توفير التعليم والرعاية الصحية والأمن بشكل كامل، وتيسيره لكل أبناء الوطن لأنها ليست مكاسب أو حاجات فردية بل هي مكاسب وحاجات وطنية.

وأخيرا فإننا في الحركة الإسلامية نرحب بالحوار والمصالحة مع كل أبناء الوطن ومؤسساته، ومستعدون للقفز فوق آلام الماضي وتداعياته، لكن بظروف جديدة تضمن عدم تكرار تلك التحديات والمآسي، وبأفق يتسع لكل المكونات السياسية والاجتماعية في هذا الوطن، على قاعدة كلنا شركاء في المسؤولية شركاء في القرار، ونحن لن نسعى لمكاسب شخصية أو حزبية على حساب الآخرين.

وقائع النقاش

جواد الحمد/ مدير الحلقة

هنالك بعض الأمور لا بد من الإجابة عليها:

- فهمت من المداخلة أن ثمة تشاؤم مبدئي من بداية العلاقة وليس أنها فرصة مواتية لتحقق أهداف كبيرة لعلاقة شابها التوتر زمنا، فهل ما مر من ظروف كان شرطاً على وجود تقاسم وحوارات مشتركة، أم أن الحوار يتصف بالجدية والشفافية، فالأمر بحاجة إلى إجابة.
- هل يمكن القفز عن ملفات عالقة إلى الملفات السياسية مباشرة، وما هو خط التوقع لورقة د. نبيل من التحليل بأن ما يجري عبارة عن تنفيس عابر، ولا يصل إلى بعض المسائل المهمة، فكل الملفات مطروحة ولكن المسائل يجب أن تأخذ مداها، فهل هذا النمط كان سائداً.

فرج شلهوب

أشكر الدكتور نبيل على هذه القراءة في جملة من الملفات في العلاقة بين الحركة والنظام السياسي، وأريد أن أعقب سريعاً، فلسنا إزاء قرار استراتيجي في العلاقة من قبل النظام، ولكن المسائل لم تتضح عند النظام السياسي بعد ولا نستطيع أن نتكلم عن تكتيك أو استراتيجية، فهناك متغيرات داخلية وخارجية تملي عليه التحول، فالمسألة في إدارة الوضع السياسي الداخلي، وهي سياسة إدارة موقف، أما إلى أين ستصل الأمور

في البحث والحوار والتفاوض فهي مرتبطة بالوضع الداخلي والخارجي، فنحن لا نتفاءل بصورة مبكرة ولا نحسم أنها علاقة تكتيكية، وكذلك لا نتشاءم لنضع العصي بالدواليب.

من جانب آخر أعتقد أن الاعتذارات مطلب غير عملي وغير مفيد، بل التقارب بين الحكومة والحركة الإسلامية يجب النظر إليه بإيجابية وعدم الوقوف عند نقطة معينة.

وهناك نافذة لهذا الحوار يجب أن تستثمر، وفرصة يجب أن تستثمر والماضي ليس قيداً بل يجب النظر إلى المستقبل من خلال الوضع الجديد، وطبيعة الحركة الإسلامية بأنها لا تطلب كل شيء أو لا شيء، فمشاركتها في البرلمان جزء من هذه النظرة حيث لا تسعى إلى التغيير الكلي وإنما الجزئي.

المسألة الأخرى أن ما هو موجود الآن عبارة عن انفتاح على الحركة الإسلامية ومطلوب أن يكون شاملاً مع تحمل جميع مكونات الوطن الأردني السياسية لمسؤولياتهم، فالحركة تسعى إلى إصلاح الوضع عموماً، والمطلوب نظرة تفاؤلية إلى الأجواء الجديدة.

أحمد الخلايلة

لفت انتباهي بعض النقاط القيمة، ولكني أضعها ضمن الفهم الواقعي للعلاقة بين الحكومات والحركة الإسلامية، فهناك اختلاف كبير في المفاهيم الاستراتيجية بين الدولة وبين الحركة الإسلامية لمستقبل النظام العربي، بمعنى أنه إذا كان هناك أي علاقة تتطور إيجاباً مع الحركة فلن

تكون أكثر من تكتيكية لظروف دولية مرتبطة بتحقيق أهداف تكتيكية، وهذه الظروف لها علاقة بالدولة الأردنية والقضايا التي أصبحت تربط ما بين الإرهاب والإسلام، ومن الصعب أن لا نتفاءل حول تطوير العلاقة وسط الظروف الحالية، وهناك قضايا وطنية وقضايا إقليمية تحتاج من التيارات الأخرى والحركة الإسلامية إلى التعاون فيها مثل موضوع الوطن البديل واللاجئين والقدس، ومشاركة الأردن في الإشراف على المقدسات، والوضع الداخلي مثل تعديل قانون الانتخابات والأحزاب وتوسيع الحريات، وهناك قضايا استراتيجية مرتبطة بالمصالح الوطنية.

جواد الحمد

لا شك بأن الحوار يجري بين أصحاب الرؤى المختلفة ومن الطبيعي أن يكون هنالك تباين قائم في وجهات النظر، ومن قال أن العلاقة التكتيكية صفة ذميمة بل هي حميدة كبديل لعلاقات متوترة، لأنها قد تتحول إلى علاقة استراتيجية في جزء منها أو كلها مثل التعايش، فالحركة الإسلامية لا تؤمن بأن لا شيء أو كل شيء حسب السيد شلهوب.

والسؤال هو أن حجم النافذة المفتوحة التي أكد عليها الأستاذ فرج، إلى كم يتسع من المطالب والآمال؟، فهل هذا يمكن أن يكون ذلك بداية، فلا بد للحركة أن تتجاوز بعض القضايا، وأميل إلى تفكيك المسائل العالقة، قبل القفز إلى القضايا العامة.

حمزة منصور

شكراً للمركز وللدكتور نبيل وأتفق مع من قال بأن هنالك تضخيماً إعلامياً في تحول العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام، وهو مقصود، والتحول السلبي في العلاقة بين النظام السياسي والحركة أرده إلى ليلة ١٦/١٧-١٩٩١م حيث بدأ الحديث عن التنظيمات الإسلامية، والهدف المركزي لأي نظام حماية نفسه من الأخطار، ويتصرف وفقاً لهذا الهدف حتى لو كان فيه انقلاب على نهجه، ففي عام ١٩٨٦ انتقل التعامل مع الحركة من الوجود الشرعي إلى أنها فئة ضالة مضلة عبر وسائل الإعلام.

ولست مع الاعتذارات، بل المطلوب إرادة حقيقة وإصلاح سياسي وديمقراطي، وان لم توجد إرادة سياسية للإصلاح ولا ما يعزز الثقة بالتوجه الديمقراطي فإن الإشكالات ستبقى، فوجود إرادة سياسية يعزز الثقة ويعزز الجبهة الداخلية، ولا خيار لنا إلا الانضمام للخندق الأردني ومواجهة الأخطار المحدقة بالوطن، والملفات المطروحة تتعلق بالحريات العامة والموقف من القضايا الوطنية والقومية.

عبد الهادي الفلاحات

أي رسالة تصدر من النظام السياسي يجب التقاطها إيجابياً دون الإفراط أو التشاؤم، الحالة الأخيرة تعبر عن حالة مراجعة للسياسات الحكومية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث ان التهميش يطال الجميع، فعلى الصعيد الخارجي لم يكن هنالك توازن في الساحات الدولية

أو بين القوى السياسية في لبنان وفلسطين، وانحازت الحكومة لطرف دون طرف، وفي الشأن الداخلي نرى الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي انتقل من قوى المعارضة إلى بعض القوى العشائرية.

هناك تغيرات سياسية أصبحت واقعاً مع تراجع المشروع الأمريكي وتخلي أمريكا عن حلفائها مثل قصة جورجيا وبرويز مشرف رئيس باكستان السابق، وعدم حماية حلفائها الرئيسيين في الساحتين اللبنانية والفلسطينية، ما أدى إلى ضرورة إعادة مراجعة السياسة الأردنية لحالة تفاؤل، وهذا اتسم بالتوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولا بد من تعزيز هذه العلاقة مع الحكومة بإطلاق الحريات، وتمتين عوامل الثقة وتحويلها إلى خطوات عملية بتعديل التشريعات الناظمة للحريات والعمليات الانتخابية، لإيصال رسالة ثقة للحركة الإسلامية والقوى السياسية، ومطلوب في نفس الوقت من القوى السياسية أن توسع النافذة المتاحة، و ان تسعى لاستغلال الفرصة وتوسيعها، والوصول إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي.

فالح الطويل

استمعنا إلى وجهتي نظر أمام قضية لم تكن معروفة حدودها النهائية، فالدكتور نبيل طرح وجهة نظر أما فرج شلهوب فقد طرح وجهة نظر أخرى، وهذا يؤكد على حوار داخلي صحي في الحركة الإسلامية.

فطلب إعادة قراءة علاقة النظام مع الحركة داخليا وخارجيا، وسؤالي هل قامت الحركة بإعادة قراءة سياساتها الداخلية والخارجية

قراءة علمية بحسب ظروف المنطقة في المقابل، أخشى أنها لم تفعل !

وأعتقد أن هناك خلاف داخل الحركة حول ضرورة أن تعتذر الحكومة وحول المطالبة بإزاحة المسؤولين عن العلاقة السابقة، وحدث سابقاً أن الحكومة كان ردها عصبياً في السبعين إزاء العلاقة مع بعض المنظمات الفلسطينية، فهل يعقل أن تصر الحركة على محاكمة المسئولين السابقين، والدكتور نبيل ذكر أن الحركة وقفت ودعمت الدولة الأردنية، واقترح انه يجب قراءة التاريخ كاملا حيث أن النظام حماها ايضا في الستينيات والسبعينيات، وأعتقد أن الحكومة الأردنية تدير السياسية إدارة كالذي يمشي على حبل مشدود ولا تستطيع الحكومة الأردنية أن تتجاوز حقائق دولية معينة.

خالد عبيدات

المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها كمنطلق واستمرارا للثورة العربية الكبرى مستمرة في رفع الرايتين معاً راية العروبة وراية الإسلام وما هما في الحقيقة إلا راية واحدة. والمملكة ذات مسئولية خاصة (لكونها هاشمية القيادة) لحمل رسالة الإسلام على الدوام، فإذا كانت الدول الإسلامية والدول العربية قد نصت معظم دساتيرها على أن الإسلام دين الدولة، وكذلك نص الدستور الأردني. لكن للأردن تميز في هذا الموضوع لكونها «هاشمية»، الأمر الذي يرتب عليها التزاما بالإسلام وحملا لرسالته ليس فقط من قبيل الإيمان بل ومن قبيل المسئولية الأبعد من الالتزام العقائدي دخولاً في المعترك السياسي.

فالأردن المسلم الملتزم والمسئول كنظام سياسي يعتبر الدفاع عن رفعة الإسلام من أولى واجباته التلقائية، ويسعى للعمل على استمرار حمل رسالة الإسلام متكيفاً مع آليات حمل هذه الرسالة التي تفرزها مراحل التطور التي تمر بها المنطقة والإقليم والعالم.

وإذا كانت الآليات في زماننا الحاضر تتجسد في الأحزاب والحركات والتيارات وأجهزة الإعلام والثقافة والفكر، فإن هذه الآليات موجودة ومتواجدة في الأردن سواء على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي.

والحركة الإسلامية في الأردن هامة ونشأت من صلب النظام السياسي الأردني بمجملها فلم تنفصل عنه، وبالتالي لم تضع نفسها في زاوية توحي بالتصادم، أي أن التاريخ يؤكد انه قد خيم على العلاقة بين النظام والحركة الود والتفاهم والتطابق في جميع المواقف، فكانت الحركة الإسلامية على الدوام سنداً للنظام السياسي (ما عدا ظاهرة حزب التحرير الإسلامي) في الوقت الذي انتقلت فيه التيارات والأحزاب السياسية الأخرى -سواء في الظروف الذي كانت تعمل فيها تحت الأرض أو فوقها بترخيص قانوني- حيث انتقلت إلى عدة أحضان خارجية، وحتى حين قام البرلمان الأردني بالتصديق على اتفاقية السلام الإسرائيلية-الأردنية لم يقف نواب الحركة الإسلامية ذلك الموقف الذي يصل إلى الصدام، ولكنهم عارضوها فكان موقفهم موقف المعارض الذي يقوي النظام السياسي الأردني ولا يضعفه. هكذا كانت العلاقة

بين النظام السياسي والحركة الإسلامية الأردنية واعتقد أنها ستبقى كذلك في إطار أقوى من الاحترام المتبادل خلال المرحلة القادمة.

ولكن الظروف التي استجدت في العالم وفي المنطقة خلقت العديد من التحديات في وجه استقرار هذه العلاقة، وكانت أولى هذه التحديات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي فتح المجال واسعاً لخلق عدو للمعسكر الغربي يحل مكان العدو السوفيتي المحتضر، وكان هذا العدو الجديد هو الإسلام والمسلمين، وبقي الأمر آخذاً في التصاعد إلى أن بلغ ذروته في أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في كل من نيويورك وواشنطن، فهبت أمريكا مذعورة تكيل الضربات كيفما كان للإرهاب الذي تم إطلاقه كوصف للإسلام والمسلمين.

ولذلك فقد كان التحدي الكبير أمام الأردن هو الدفاع عن الإسلام والمسلمين وتبرئتهما من الإرهاب. وإذا كان الأردن الرسمي قد قام بواجبه في هذا الاتجاه فإن الحركة الإسلامية داخل الأردن لم تهب داحضة لتهمة الإرهاب بقدر هبة النظام الرسمي على الرغم من عدم وجود خلاف بينهما على تمييز المقاومة الوطنية عن الإرهاب!! لذلك فإن التحدي الأكبر في علاقة النظام السياسي الأردني مع الحركة الإسلامية في الأردن هو صون الحركة الإسلامية الأردنية ليس فقط من الوقوع في ارتكاب العنف بل الحفاظ على أردنيتها طبقاً لقانون الأحزاب السياسية في الأردن.

المحور الثاني

استراتيجية النظام السياسي في الأردن في التعامل مع الحركة الإسلامية*

للإجابة على السؤال المطروح في هذا اللقاء نحن نحتاج إلى فهم ديناميكيات تطور المعارضة، وبالذات الحركة الإسلامية. فأحد أهم مرتكزات الدولة لبناء موقف تجاه حركة سياسية، هي: الخصائص الموضوعية البادية لهذه الحركة. والثاني كيفية تأويل هذه الخصائص. وهذا يقودنا للمكون الثاني للإجابة على السؤال المطروح وهو «نظرية الأمن الوطني الأردني» إن وجدت، وفهم غيابها إن لم توجد، وأثر هذا الغياب على السلوك السياسي للدولة. فوجود نظرية أمن وطني واضحة هي التي تحدد السياسات العامة للدولة، وهي التي تحدد منظومة صراعاتها وتحالفاتها. وغياب سياسة أمنية واضحة هو نتيجة مباشرة لغياب نظرية أمن وطني واضحة.

هذا المدخل أراه ضروريا لأن السؤال هو رغبة لفهم لحظة تاريخية أهم ما يميزها هو خضوع كل لاعبيها لهامش عميق وواسع من عدم اليقين. وبالتالي فإن السؤال المطروح هو تحديد تصورات النظام للخطر والتهديد من جهة، وللمتطلب الأمني من جهة أخرى. كما أننا حتى

* أ. **جمال الطاهات**، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني في الأردن سابقا، وكاتب صحفي.

نقدم إجابة مفيدة على السؤال نحن مطالبون ببلورة فهم للحركة الإسلامية، حيث إن الإجابة على سؤال استراتيجية النظام تجاه الحركة الإسلامية تتطلب فهم المنظور الأمني للنظام، وفهم الحركة الإسلامية.

غياب نظرية امن وطني متفق متكاملة

إن أخطر ما يواجه الأردن هو عدم تبلور نظرية أمن وطني أردني متكاملة. وما زال منظور الأمن الوطني يخضع للكثير من الارتجال ومنطق التجريب والشك. وهذه كلها تعبيرات عن حالة ضعف، أكثر مما تعبر عن فرضيات وقواعد عامة لنظرية الأمن الوطني.

لقد تم اكتشاف هذا الخلل مؤخراً، وطالب الملك قبل سنوات بأن يتم صياغة منظور أمني جديد. وكان من المنتظر أن تتبلور الدعوة الملكية عن وثيقة أمن وطني تعكس نظرية وطنية للأمن الوطني الأردني، وتقدم ما يمكن أن يسمى «نقاط إجماع وطني على سياسة أمن وطني واضحة». ولكن عدم التوصل لهذه النتيجة لا تعبر عن نقص في الفهم، ولكن تعبر عن مصلحة للبعض بأن يبقى المنظور الأمني في أعلى درجة من درجات الغموض، فمثل هذا الغموض يبقي هوامش العداء والتحالف متحركة. فمن الممكن بناء تحالفات جديدة وبشكل سريع، ومن الممكن الدخول في مواجهات بشكل سريع، وفي الحالتين تبقى مبررات العداء ومبررات التحالف مفهومة ومعلومة فقط للبعض. ويبقى الآخرون في سياق المتفرج، أو في سياق عقد الصفقات لتجنب الأسوأ أو للحصول على بعض المكاسب.

فرضيات مهمة لفهم المتغيرات

الخلفية التي تستند عليها هذه المحاولة لتقديم إجابة على السؤال عن استراتيجية النظام في التعامل مع الحركة الإسلامية تتكون من ثلاث فرضيات:

الأولى: أن هناك تغييب متعمد لما يمكن أن يسمى وثيقة أمن وطني تحدد منظور التهديد والأمن بشكل واضح.

الثانية: أن هذا التغييب ليس نقصاً في المعرفة، ولا عجزاً في الفهم، بل هو تغييب متعمد. فتغييب نظرية الأمن الوطني مكن البعض من تصنيف من لا ينسجم موقفه مع مصالحهم بأنهم أعداء للوطن والنظام.

الثالثة: متعلقة بتطور الإسلاميين، وبأنهم باشروا منذ زمن عملية تطور، تشي بكثير من التحول، وتمثل مدخلاً مباشراً لإجراء إصلاحات بنيوية عميقة على التكوين التقليدي للنظام السياسي الأردني. فالحركة الإسلامية تتطور باتجاه واضح، وهو التحول نحو حركة سياسية إصلاحية متمتعة بدعم وثقة شعبية عارمة، وتجاربها في بعض الدول تغري وتقنع بإمكانية تحقيق العديد من وعود الإصلاح التي تحملها الحركة الإسلامية.

في ضوء هذه الفرضيات الثلاث، يصبح بالإمكان القول أن موقف النظام من بعض مكونات الطيف السياسي الوطني، وبالذات الحركة الإسلامية لا يتأسس استناداً إلى نظرية أمن وطني واضحة.

آفاق التحول في الحركة والإسلامية ومواجهتها

التحولات في تاريخ العلاقة بين النظام الأردني والحركة الإسلامية يحتوي على الكثير من التفاصيل التي تثبت مثل هذا الاستنتاج، وقبل استعراض هذه الوقائع لا بد من التوقف عند الحركة الإسلامية نفسها، وإضاءة مسيرتها بسؤال واضح.

إلى أين تتجه الحركة الإسلامية في الأردن وفلسطين؟

فلسطينياً تتحول إلى موقع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ إن عملية تحولها فلسطينياً إلى موقع قيادة المشروع الوطني الفلسطيني أثارت في الأردن مخاوف وقلق من تحول الحركة الإسلامية الأردنية بالمقدار نفسه، وغياب نظرية أمن وطني واضحة، وإحلال مصالح مؤقتة بدلاً من فهم وطني عام هو الذي ساعد وبرر أن لا يكون تحول الحركة الإسلامية في فلسطين مدخلاً لفهم تحولاتها في الأردن، بل استعمل وسيلة للتخويف والتحريض والتعبئة ضد الحركة الإسلامية.

إن تغييب نظرية أمن وطني أردني واضحة أدى إلى تغييب فهم موضوعي للحركة الإسلامية في الأردن، وبدلاً من هذا الفهم برزت مجموعة هائلة من الهواجس ومحاولات اختزال الحركة الإسلامية بأسئلة غير عقلانية ولا تنتمي إلى فهم أمني موضوعي. والعديد منها معلق على احتمالات لا يمكن فحصها إلا بعد مضي زمن طويل. وبعض هذه الفرضيات التي تبرر العداء لا يمكن إخضاعها لأي حوار منطقي وعقلاني، يضاف إلى ذلك أن تصنيف العداء سبق محاولات الفهم الموضوعي المستند إلى معيار واضح وهو المصلحة الوطنية العليا المتفق عليها.

فالفئات التي ترفض التحولات الديمقراطية تقول:

- أن الديمقراطية سوف تستغل من قبل الحركة الإسلامية بحيث تكون الانتخابات لمرة واحدة فقط حتى تصل للسلطة، وبعدها سوف تلغي الحركة الإسلامية النظام الانتخابي، وسوف تقمع خصومها.
- أن وصول الحركة الإسلامية للحكم سوف يشوه علاقاتنا مع العالم وسوف يقودنا إلى صراع مفتوح مع الغرب.
- أن الحركة الإسلامية سوف تفرض على الجميع ملابس محددة، ونمط سلوك محدد، وسوف تدمر كل المكتسبات المتعلقة بالحقوق والحريات الفردية.

وكل هذه التخوفات تقوم على فرضية محددة وهي أن الحركة الإسلامية تفكر بالسياسة اعتماداً على النصوص ولا تتعامل مع السياسة كعلم، والذين يحرضون على الحركة الإسلامية، يرتكبون نفس الخطأ الذي يتهمون به الحركة الإسلامية، إذ يعودون لنصوص قالها بعض رموز الحركة، أو كتبوها قبل ما يزيد على ثلاثين عاماً.

فالذين يتهمون قيادات الحركة الإسلامية بأنهم لا يفكرون بالسياسة بشكل علمي، هم يغيبون التفكير العلمي عن فهم الحركة الإسلامية، ويستشهدون بنصوص قديمة لتبرير مخاوفهم من مستقبل الحركة الإسلامية.

من هنا فإن الإجابة على السؤال عن استراتيجية النظام تجاه الحركة الإسلامية يصبح متعلقا في كيفية إدارة علاقة النظام بالحركة الإسلامية،

فالحركة الإسلامية صنفت تهديداً، وليست تحدياً، ولهذا فالتعامل معها كان يتم من خلال البحث عن فرص الإقصاء والمواجهة وليس الشراكة.

وحتى نكتشف استراتيجية النظام من الحركة الإسلامية نحن بحاجة لطرح سؤال أولي هو:

ما الذي يريده النظام من الحركة الإسلامية؟

وما الذي لا يريده النظام من الحركة الإسلامية؟

يؤكد هذا السؤال على حقيقة الفرضية أن هناك تصنيفا للحركة الإسلامية بأنها تتطور بشكل يهدد مصالح البعض والمطلوب منها أن لا تكون كذلك، وأبرز دليل على ذلك هو الشعار الذي برز في السنوات القليلة الماضية الذي يقول : على الحركة الإسلامية أن تعود كما كانت في السبعينيات والثمانينيات!

فهل تستطيع الحركة الإسلامية أن تلبي ما يريده النظام، وأن تتجنب ما لا يريده؟ وهل تستطيع أن تبقى الحركة الإسلامية الأردنية كما كانت في السبعينيات والثمانينيات؟

الجواب هو لا! فالحركة الإسلامية نشأت في سياق مقاومة الاستعمار، وقدمت الكثير في سياق مشروع التحرر الوطني في المنطقة، ولكنها أخذت موقفاً في الحرب الباردة ساهم في تشكيلها كحركة أيديولوجية أكثر من كونها حركة سياسية اجتماعية، وبقي هذا حالها حتى بداية نهايات الحرب الباردة مع صعود جورباتشوف للحكم في الاتحاد السوفييتي، حيث بدأت أزمة الحركة الإسلامية في كل المنطقة

العربية والإسلامية بما فيها الأردن، ومع سقوط جدار برلين، تحولت الأزمة إلى حراك داخلي فعال وسعي حثيث للعديد من القيادات الجديدة للحركة الإسلامية حتى تستعيد وجهها الحقيقي كتعبير عن مشروع التحرر الوطني، وبدأت الحركة الإسلامية تحول مخزونها الجماهيري الهائل للتفاعل مع قضايا وطنية محددة.

الأمر الذي استفز البعض في الأردن وغيرها من الدول العربية، فمثل هذا التحول للحركة الإسلامية يؤكد أنها ستكون ذراع فعال للدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية الأقل حظاً، وهذا يعني أنها ستكون جزءاً من الصراع من اجل التوصل إلى معادلة جديدة في الدولة لتوزيع السلطة والموارد.

ولكن تغيير معادلة توزيع السلطة والموارد ومكتسبات التنمية لا يلقى قبولا لدى البعض. مما شجع الهجوم على الحركة الإسلامية وتصنيفها كعدو للنظام، ليمنع ويجهض أي إمكانية للتوصل إلى معادلة وطنية عادلة ومتوازنة لتوزيع السلطة والثروة وأي لقاء حقيقي بينها وبين النظام السياسي.

ولذلك فان الحركة الإسلامية تجد نفسها الآن أمام خيارين: إما أن تمضي بتحولها الخلاق نحو التحول إلى طليعة تقود المشروع الوطني الأردني للتوصل إلى معادلة جديدة لتوزيع السلطة والموارد، أو أن تنكفئ على خطابها الأيديولوجي وتبقى أسيرة مرحلة الحرب الباردة!

وتقع معظم التفاعلات داخل الحركة الإسلامية يقع معظمها في هذا

السياق، فليس هناك صقور ولا حمائم، بل هناك تياران: واحد يسعى لأن تصبح الحركة الإسلامية الأردنية في قيادة المشروع الوطني الأردني، لتحقيق الديمقراطية والتوصل إلى معادلة عقلانية لتوزيع السلطة والموارد، وتيار آخر ما زال يتبنى فلسفة مرحلة الحرب الباردة وديناميكياتها.

وحانت الفرصة بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١م، إذ إن البعض الذي يريد تصنيف الحركة الإسلامية كعدو للنظام والدولة فسعى لاستدراجها إلى مواجهة تمكن النظام من ضربها في سياق الحرب العالمية على الإرهاب.

الذي جرى هو تعرض الحركة الإسلامية للكثير من الأذى، ليس في سياق تصفيتها، ولكن في سياق ترويضها وإبقائها أسيرة تاريخها الماضي، حتى لا تكون مشاركاً ومكوناً أساسياً من مكونات المشروع الإصلاحي الوطني.

ومع تراجع فرص الصدام مع الحركة الإسلامية، بسبب الانقلاب العالمي الذي جرى في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨ على مفاهيم وتصورات الحرب على الإرهاب كما تبلورت في بدايات القرن الحالي، بدأ النظام السياسي معنياً بإيصال رسالة واضحة للحركة الإسلامية في الأردن بأنها يمكن أن تخسر في حال صدامها مع النظام، وان هناك رغبة حالية لديه لمصالحة الحركة الإسلامية، والتي اعتقد انها تاتي في سياق ترويضها، وليس في سياق التعامل معها كطرف ومكون أساسي من مكونات الحياة السياسية، حيث اثبت النظام للحركة الإسلامية أنه

يستطيع أن يؤذيها ويلحق بها الخسائر، وهو الآن يعرض عليها شكلا من المصالحة.

المطلوب في الحالين (الضرب والمصالحة) هو الترويض، واعتراض عمليات التحول الطبيعي للحركة الإسلامية نحو حركة إصلاحية، وعملية الاعتراض تتم بالمشاغلة السلبية، عبر ما شاهدناه خلال السنوات الماضية، وخصوصاً خلال الانتخابات البلدية والنيابية، أو بعروض مصالحة مجتزأة، بحيث تبقى الحركة الإسلامية تعاني من توترات داخلية، تمنعها من أن تتم عملية تحولها بشكل هادئ ورصين، ومجدي، فالهدف إذن هو أن لا تتحول الحركة الإسلامية إلى مكون من مكونات الحياة السياسية التي تتبنى مشروعاً إصلاحياً واضحاً.

ما هو البديل؟

لو توفرت نظرية وطنية واضحة للأمن الوطني، لكانت مهمة التفاعل والاشتباك مع الحركة الإسلامية في الأردن واضحة وذات هدف محدد هو: مساعدتها على التحول، وعلى إعادة تأهيل كوادرها لتصبح جزءاً فعالاً في المشروع الإصلاحي الوطني الذي عبر عنه الملك مرات ومرات.

لو توفرت نظرية أمن واضحة، كان سيكون المشروع الإصلاحي في الأردن واضحاً، ومحدد المعالم، ويفترض بهذه النظرية لو توفرت أن تكون في رأس قائمة مهامها مهمة حماية المشروع الإصلاحي وتدعيمه، ورفده بقوى فاعلة لتنفيذه، وهذا ما يستدعي أن يكون التفاعل الإيجابي مع

الحركة الإسلامية فكرياً وسياسياً هو الإطار الناظم للعلاقة معها، لتتبنى المشروع الإصلاحي وتشارك فيه. ولكن تغييب نظرية واضحة للأمن الوطني الأردني، دليل على ضبابية المشروع والشعارات الإصلاحية التي ترفع في الأردن، وهي دليل على غياب مشروع إصلاحي حقيقي جاد.

استسلام الحركة الإسلامية!

هل تستسلم الحركة الإسلامية لمحاولات إقصائها من المعادلة السياسية مرة بالضرب ومرة «بالتربيت» على الأكتاف دون أي مضمون؟

المؤشرات تقول بأن الحركة الإسلامية محمولة بمطالب محددة من قواعدها الجماهيرية ولا تملك ترف الاستسلام لما يريده منها النظام، كما أنها أكثر حكمة من أن تجر لمعارك هامشية تستنزف طاقاتها دون معنى ودون جدوى من جهة أخرى.

فهل هناك ما يمكن للحركة الإسلامية أن تقوم به، لتواجه تغييب نظرية الأمن الوطني، واستهداف الحركة ومحاولات إقصائها؟ هل هناك مسار للحركة الإسلامية بين المسارين المطروحين عليها من قبل النظام: الصدام المفتوح أو الاستسلام الكامل؟

هناك هامش واحد، فأهم مبرر يعتمد عليه من يعادي الحركة الإسلامية وهو غموض مستقبل الحركة الإسلامية، فهي بعدم قيامها ببلورة منظور إصلاحي وطني واضح تساهم في تعميق حالة عدم اليقين، والمطلوب من الحركة الإسلامية أن تساهم بتقديم تصورات واضحة تعكس رؤيتها للوطن، وتعكس مطالبها بشكل واضح، وغياب مثل

هذا الخطاب سوف يقدم مزيدا من المبررات لتقديمها بوصفها حركة بنوايا متحركة! وهذه تهمة يعتمد من يوجهها ضد الحركة الإسلامية على حالة عدم اليقين وغموض مستقبلها، التي من وجهة نظري تساهم الحركة الإسلامية في استمرارها وتعميقها.

فأهم خطوة يمكن للحركة الإسلامية أن تقوم بها هي أن تقدم تصورات واضحة تعكس ما تريده هي في السنوات العشر القادمة، حيث ان مثل هذه الخطوة سوف تسحب البساط من تحت كل من يقدم تحليلات افتراضية تسعى للقول بان الحركة الإسلامية تهديداً للاستقرار والأمن الوطني.

مبادرة الحركة الإسلامية المطلوبة!

المبادرة المنتظرة من الحركة الإسلامية تقوم على أربعة أركان، وهي التي تستخدم لترويج المخاوف من تطورها وتحولها، وهي:

أولا: مصدر الفهم السياسي: أي هل تتعامل الحركة الإسلامية مع السياسة كعلم، أم تستوحي موقفها السياسي من مبادئ أيديولوجية؟

ثانياً: ديمومة الديمقراطية: هل توافق الحركة الإسلامية على تقديم ضمانات بأنها إن وصلت للسلطة لن تقمع ولن تدمر المختلفين معها سياسياً؟ وهل هناك ضمانة لديمومة المعارضة في حال فوز الحركة الإسلامية بالحكم انتخابياً؟

ثالثاً: ضمانات الحقوق المدنية: هل ستفرض الحركة الإسلامية في حال فوزها في الانتخابات وتشكيلها للحكومة منظومة حقوق

وملابس، أم ستحترم حقوق الاختلاف في المجتمع؟

رابعاً: العلاقة مع العالم: هل ستجرنا الحركة الإسلامية لحرب مفتوحة مع العالم ان وصلت إلى الحكم؟ أم أنها ستسعى لتغيير معادلة علاقتنا بالعالم، وتشتبك معه إيجابياً على قاعدة التفاعل الإيجابي، والوحدة والصراع؟ وهل ستقدم الحركة فهماً متطوراً يحفظ مصالحنا ويحافظ على خطوط التواصل مع الغرب فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وعمليات التنمية، ومتطلبات الحرب على الإرهاب، أم أنها سوف تستسلم لخطابات وأحلام جامحة تقودنا من صراع لآخر؟

وكل سؤال من هذه الأسئلة يتضمن العديد من الأسئلة الفرعية، وكلها مكونات لمبادرة منتظرة من قبل الحركة الإسلامية، والمبادرة الواضحة من قبل الحركة الإسلامية هي التي ستكشف حقيقة تغييب نظرية الأمن الوطني، وسوف تجعل من المستحيل الاستمرار بهذه اللعبة.

أخيرا ،،

هل مهمة كشف تغييب نظرية الأمن الوطني، وتسليط الضوء على هذا النقص، وحرمان البعض من الاستمرار باستغلال هذه الحالة، هل كل هذا مهمة حصرية للحركة الإسلامية، أم هي مهمة تاريخية يجب أن يشارك فيها كل مكونات الحياة السياسية الوطنية؟

في ظني المطلوب خطوات حاسمة من قبل الحركة الإسلامية، تبني جسور الشراكة مع كل مكونات الحياة السياسية، ومثل هذه الخطوة إن تحققت سوف تقود من جملة ما تقود إليه إلى فضح وعزل من يحول

دون بناء هذه النظرية والذين يحرضون على الحركة الإسلامية.

ولكن لنتذكر بأن جسور الثقة والتفاعل الإيجابي لا يمكن لها أن تتحقق إلا بمبادرات سياسية واضحة، حيث ان تجارب العالم تثبت أن العلاج الوحيد لكل الأزمات السياسية هو المبادرات السياسية. فالمطلوب اذن البحث بشكل جدي ودائم عن مبادرات تفعل الحياة السياسية، وتمنع الأزمات من السيطرة على ديناميكيات التفاعل بين مكونات الحياة السياسية الوطنية.

وقائع النقاش

جواد الحمد/ مدير الحلقة

أعتقد أن استراتيجية النظام في التعامل مع الحركة الإسلامية تحتاج إلى نقاش كبير، يناقش مختلف النقاط التي أثارها السيد جمال الطاهات وغيرها، وقد أثار كثيرا من المسائل الجدلية، والتي ربما تثير بعض الحساسية غير المحمودة، ولكنها تبقى وجهة نظر يمكن مناقشتها.

عصام ملكاوي

أبدي استغرابي لطرح السيد جمال بأنه لا يوجد في الأردن نظرية أمنية، حيث اعتقد ان هناك نظرية أمنية متماسكة في الأردن، ونحن ندرسها في الكلية معا، بل تمتد إلى نظرية الأمن الشامل. وقد يكون الاختلاف في مصادر التهديد التي تواجهها البلاد، وهذا أمر آخر.

عندما يتحاور النظام السياسي في الأردن مع الحركة الإسلامية فإنه يتحاور على أساس المصلحة، وعندما يرى أن مصلحته تكمن في

التحاور مع الحركة يحاور، علماً بأنه لم يقطع العلاقة منذ الخمسينيات، لكنها مرت بمراحل من الحيوية أو التوقف.

أما الاتهام المسبق للحركة الإسلامية الذي ساقه السيد جمال، فهو غير واقعي حيث لم تعط أي حركة إسلامية الفرصة الكافية لتطبيق الديمقراطية وآخرها تجربة حركة حماس، ونحن في الأردن نعيش حالة فريدة، فلا خوف من أن يعطى الإسلاميون الفرصة في الحكومة، إذ إنهم إذا انقلبوا عليها فإن القانون يعطي الفرصة للملك لحل الحكومة، وبالتالي لا خوف على الديمقراطية من الإسلاميين.

خالد عبيدات

منذ أن انفتح الأردن على الديمقراطية بقرار من الملك الحسين في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ومنذ أن أقر الأردن الميثاق الوطني في سنة ١٩٩٠، ومنذ أن ألغيت الأحكام العرفية عام ١٩٨٩ تم سن قانون للأحزاب السياسية جرى تحديثه فيما بعد وأصبحت جميع القوى السياسية العاملة بموجب القانون جزءاً لا يتجزأ من الدولة ولا تتناقض مع النظام السياسي القائم. لذلك فهناك استراتيجية واحدة للتعامل بين النظام والقوى السياسية وليس لأي منهما استراتيجيته الخاصة به لكيفية التعامل، فالأردن ليس نظاماً سياسياً شمولياً، وفي المقابل فإن القوى السياسية على الساحة الأردنية ليست قوى اختارها النظام عن غيرها، إذ إن القانون هو الحكم والجميع أمام القانون سواسية!! ويقف النظام السياسي على نفس المسافة من جميع القوى السياسية العاملة بموجب الأنظمة والقوانين.

وتبقى الحركة الإسلامية بتشكيلاتها القانونية جزءاً أساسياً من نسيج القوى السياسية الأردنية العاملة، وكما أن قانون الأحزاب السياسية في الأردن لا يسمح لأحزاب سياسية خارجية بأن يكون لها فروع أو أتباع في الأردن، فإنه أيضاً لا يسمح للأحزاب السياسية الأردنية بأن تكون لها امتدادات خارج الأردن!!

أعتقد أن طبيعة العلاقة بالحركة الإسلامية الأردنية هي علاقة ود وحميمة، إذ بدأت بوجود هذه الحركة وأقصد بالحركة جماعة الإخوان المسلمين، وكأنها إحدى إفرازات النظام، فحالة الود كانت مسيطرة ولم تلق أي جهة حزبية أي عناية كما لاقت جماعة الإخوان، حتى حصلت التطورات الأخيرة التي وضعت علامات الاستفهام.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي نشأت نظرية أن العدو الذي ورث العداء للغرب بديلا للسوفييت هو الإسلام فلُبس الإسلام تلبيساً، واخطر ما في الأمر أن جعل الإسلام عدواً للغرب. الأمر الذي أفرز إشكالية الإرهاب، وعندما انتشر الإرهاب لبس زوراً للإسلام والمسلمين، ووقع المسلمون في المأزق، وأصبحوا جميعاً متهمون بالإرهاب الذي يجب مكافحته والقضاء عليه.

حيث تتهم منطقة الشرق الأوسط بأنها مفرخة للإرهاب، فأصبح الهم الأمني هو مكافحة الإرهاب، والخلط أصبح بين مكافحة الإرهاب والانتماء للإسلام، وهذا الخلط يجب الوقوف عنده.

في الأردن عانينا من الإرهاب المستورد، وأعتقد أن التيار الإسلامي

الحقيقي الأردني يقف ضد الإرهاب ويرفضه، وأؤكد على أن الأردن ليست مشكلته مع الحركة الإسلامية بل مشكلته مع بعض الحركات خارج الأردن. والحركة الإسلامية في الأردن دعمت الاستقرار السياسي والأمني في البلاد ضد أي خروقات خارجية.

حمزة منصور

الحركة الإسلامية (الإخوان والجبهة) لم تدّع أنها الإسلام وأنها جماعة المسلمين، وأن الذي يعود إلى أدبياتها يرى الإخوان جماعة من المسلمين ولا تحتكر الإسلام أو الدعوة أو أنها مبلغ عن الله، بل الشعب بأغلبيته الساحقة مسلمون ودستورهم ينص على أن ديانة البلد الإسلام.

والحركة لا تدعي العصمة ولا تتلقى من الوحي وتدرس النصوص والتجربة الإسلامية لهذه النصوص وتختار منها ما تراه مناسباً، ونحن أبناء وطن وأبناء أمة وواجبنا أن نكون عينا مفتحة، فالحركة تطرح الخطاب السياسي الإسلامي وتجري عملية تقويم باستمرار.

والحركة ليس في نيتها استخدام القوة للوصول إلى السلطة، وإنما القوة لمواجهة الاحتلال فقط، ولا نؤمن بالقوة المسلحة أسلوبا للتغيير في الأردن، والحركة منذ عام ١٩٨٩ تغيرت أرقامها في مجالس النواب، ومع ذلك فقد التزمت بقواعد العمل السلمي، و الأردن بحاجة إلى كل أبنائه حيث إن إمكاناته لا تسمح لفريق واحد أن يقوم بكل المسؤوليات.

ونحن في الحركة الإسلامية والقوى السياسية مغبوطون من كثيرين

على الصيغة التي تجمع مكونات القوى السياسية الشعبية بين مختلف التيارات، ونحن نتناوب على رئاسة الأحزاب والنقابات مع شركائنا، لذا فالحركة ليست إقصائية ولا عنفية ولا تفرض قيمها على الآخرين بالقوة، وهي أمور تؤكدها أدبيات الحركة ومشروعها للإصلاح، وكذلك ممارساتها على مدى العقود الماضية، ولا تشكل هذه المساحات من طرح الحركة مساحات ضبابية كما يحلو للبعض أن يسميها، وهذا لا يمنع أن نستفيد من ملاحظات الآخرين للتصحيح والتطوير.

المحور الثالث

المتغيرات المؤثرة في إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية*

يتكون التيار الإسلامي في الأردن من عدد من التنظيمات والحركات العلنية والسرية التي تتخذ من الشريعة الإسلامية منهجاً لها، وتختلف فيما بينها على كيفية التطبيق ما بين تقليد السلف والتماهي مع الواقع. وتعد جبهة العمل الإسلامي المنبثقة عن حركة الأخوان المسلمين حزباً أردنياً يعمل ضمن الأطر القانونية المعمول بها في الأردن.

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الحكومات الأردنية على المحافظة على العلاقة التكتيكية الإيجابية مع هذه الحركة ولو في أدنى حدودها، وعدم التصادم المباشر معها أو محاولة تصفيتها من الساحة السياسية الأردنية، وذلك لعلم هذه الحكومات بمدى تأثير الحركة الإسلامية في الشارع الأردني وقدرتها على الإضرار بالحكومات في حال الصدام.

نقاط الخلاف

مرت العلاقة بين الحركة الإسلامية والحكومات الأردنية بمراحل مختلفة من التجاذب والتنافر نتيجة اختلاف الرؤيا والاستراتيجيات حول قضايا وطنية وإقليمية، ومن هذه القضايا:

* **د. أحمد الخلايلة**، مستشار ولي العهد الأردني سابقا، ومدير مركز دراسات المستقبل في الأردن.

١. اتفاقية السلام مع إسرائيل وآثارها المختلفة على المصالح الوطنية والقومية.
٢. الموقف من الخلاف بين السلطة الفلسطينية والحركة الإسلامية في فلسطين.
٣. مشاريع الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية بما في ذلك وضع اللاجئين والقدس.
٤. الوضع الديمقراطي في الأردن بما في ذلك قانون الانتخابات وقانون الأحزاب والمشاركة في السلطة.
٥. العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.
٦. اختلاف الرؤيا حول الإصلاح السياسي.

نقاط الاتفاق

هناك نقاط التقاء وتوافق بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية والتي تعتبر ثوابت بالنسبة للطرفين يمكن البناء عليها لتطوير العلاقة المستقبلية بما يخدم المصالح الوطنية العليا ويتماشى مع البيئة السياسية المحيطة. ومن هذه الثوابت:

١. المحافظة على النظام السياسي الأردني الذي نص عليه الدستور.
٢. أولوية الأمن الداخلي.
٣. المحافظة على الوحدة الوطنية.
٤. ارتباط الدبلوماسية الأردنية بالوضع الجيوسياسي والموارد المحدودة للدولة.
٥. دعم صمود الشعب الفلسطيني.
٦. المحافظة على علاقة متوازنة مع الدول العربية.

متغيرات مؤثرة على العلاقة

أثرت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على تنظيم العلاقة بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية، ومن هذه المتغيرات:

١. التصريحات الإسرائيلية المتزايدة حول خيار الوطن البديل لتصفية القضية الفلسطينية.
٢. الموقف الأمريكي والدولي من الإرهاب وربطه بالإسلام.
٣. الرغبة الدولية في إنهاء المقاومة في فلسطين وخاصة في قطاع غزة.
٤. الاعتراف الدولي والإسرائيلي بالدولة الفلسطينية.
٥. قدرة حماس على الصمود أمام الحصار الإسرائيلي واستمرار المقاومة.
٦. تعاطف الشارع الأردني مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي.
٧. الانتصارات التي حققها حزب الله الإسلامي في جنوب لبنان ضد إسرائيل.
٨. حاجة النظام الأردني للمحافظة على النهج الديمقراطي باعتباره خياراً لا بد منه للمحافظة على بقائه وتعاطف النظام العالمي معه.
٩. الوضع في العراق ومدى سيطرة طائفة على أخرى ومسكها زمام الأمور السياسية في العراق.
١٠. دور إيران المستقبلي وعلاقتها بالنظام العربي.

وخلاصة القول أن الظروف الدولية والإقليمية ليست كلها موائمة لإعادة تنظيم العلاقة بشكل جذري بين الحكومة الأردنية والحركة الإسلامية، ولا يوجد مؤشر واضح بعد على رغبة الحكومة الأردنية

النظر في إعادة هيكلة العلاقة مع الحركة الإسلامية، وإن كانت الحاجة تدعو بين الحين والآخر إلى الالتقاء والتفاهم حول قضايا محددة بعينها، فالحكومة الأردنية تعلم جيداً أن الحركة الإسلامية تمثل ضمير عدد كبير من مكونات المجتمع الأردني ولها القدرة على التأثير في سياسات وخطط الحكومة.

ومن جانب آخر فإن الحركات الإسلامية تدرك جيداً بأنها لا تستطيع على المدى المنظور تطبيق استراتيجياتها بالوصول إلى أهدافها النهائية والمتمثلة بإقامة نظام سياسي يراعي مبادئ الشريعة الإسلامية ويقود إلى تحقيق المصالح الوطنية في المملكة.

ولقد حرصت الحركة الإسلامية على العلاقة التكتيكية مع الحكومات لتجنب محاولة تصفيتها من الشارع، وهناك اختلاف في الرؤى والاستراتيجيات بين الحركة والنظام في قضايا إقليمية ووطنية، كما اشرنا سابقا . كما أن هناك متغيرات محلية ودولية كما ذكر سابقا ذات اثر مهم في النظر إلى إعادة تنظيم العلاقة وإعادة هيكلتها .

وقائع النقاش

خالد عبيدات

إن موقع الأردن الجيوسياسي في الشرق الأوسط يجعله في بؤرة الحدث السياسي على الدوام، و لم يكن الأردن منغلقاً في أي مرحلة من مراحل التطورات التي مرت بها المنطقة، بل كان متفاعلاً إيجابياً مع جميع هذه التطورات لأنه لم يعش حقبة حكم الحزب الواحد كما

عايشها غيره، كما و لم يعش مرحلة اختلاط الحابل بالنابل (ما عدا فترة قصيرة جداً) التي اجتاحت المنطقة فيها انقلابات عسكرية وشبه عسكرية، لقد نجح الأردن في الحفاظ على نفسه بتكاتف كامل بين النظام والقوى السياسية الداخلية وعلى رأسها الحركة الإسلامية.

إن موضوع الوحدة الوطنية بالنسبة للأردن يبرز من حيث أهميته كمتطلب لا يمكن التفريط به ولا المساومة عليه لأسباب عديدة أهمها ضرورة تحصين الأردن بحشد قوى جميع أبنائه حفاظاً على الأردن ومن أجل إبقاء الأردن محصنا دائماً ومتمكنا للدفاع عن القضية الفلسطينية وجميع قضايا الأمة العربية.

لذلك فان العلاقة بين النظام السياسي والحركة الإسلامية يجب أن تنطلق من المحدد الأساسي الذي يقوم على حفظ الوحدة الوطنية الأردنية،إن الذين يراهنون على وقوع الطلاق بين النظام والحركة الإسلامية الأردنية يصرون على الجري وراء السراب وبدوافع إن لم تكن عمياء فهي حتماً دوافع خبيثة، والنظام السياسي مع الحركة الإسلامية سيفوتان بل سيسقطان كل التوقعات التي تتربص بهما، لحماية اكبر خط مواجهة دفاعاً عن القضية الفلسطينية ودفاعاً عن كل ما يهم الأمة العربية والأمة الإسلامية.

فرج شلهوب

أشار الدكتور أحمد إلى جملة من القضايا المهمة مثل نقاط خلاف حول العلاقة مع أمريكا والسلام وكلها عناوين ليست استراتيجية وغير

ثابتة، وإذا نضجت هذه المسائل فإنها تحسن العلاقة فالسياسة في معظم الدول العربية ومنها الأردن أكثر تأثراً بالوضع الخارجي منها بالوضع الداخلي، والعالم يشهد تغيرات واسعة، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك باتجاه التعديل والتغيير، والأردن يلتقط جملة من التقديرات بأن ظروفاً وتعديلات لا بد منها كالعلاقة مع حركة حماس.

المراهنة ليست على تغييرات جوهرية أو إعادة بناء العلاقات، فجملة الظروف الداخلية والخارجية تضافرت لتعديل أوسع وتعاطي إيجابي وإيجاد حالة من التوازن، وحالة انسجام مع التيارات الإسلامية والقومية من قبل النظام السياسي في الأردن.

عبد الهادي الفلاحات

ليس المطلوب أن ترتب السياسة الأردنية لطرف على حساب طرف آخر، مثل العلاقة مع إيران، والتوازن بالعلاقة بين فتح وحماس، والمكونات السياسية في لبنان، وبالنسبة لاتفاقية وادي عربة فإنها تحتاج إلى تقويم، بل إن من وقع الاتفاقية هو من أكد أن شارون في عام ٢٠٠٣م أراد اجتياح الأردن، والأخطار المحدقة بالأردن تستدعي تمتين الجبهة الداخلية والتفاعل بإيجابية والعودة إلى التوازن في العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي.

المحور الرابع

محددات وسيناريوهات العلاقة المحتملة*

القراءة المعمقة للبوصلة واتجاهاتها العامة من قبل بعض الخبراء سوف تدفع بالنظام السياسي الأردني للتمسك بالحركة الإسلامية كقوة محلية أساسية والتمسك بحركة حماس كقوة سياسية في الساحة الفلسطينية، هاتان الحركتان تشكلان ضمانة آمنة لمنع تحقيق الوطن البديل وتحقيق حق العودة وعودة القدس وتحجيم الأطماع الصهيونية السياسية.

محددات مستقبل العلاقة

ثمة محددات أساسية يعتقد أنها مهمة في تحديد مستقبل العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي في الأردن، ومن هذه المحددات:

- طبيعة الدوافع لدى الحكومة والحركة بين الطرفين وما هي الأهداف وهل يمكن تحقيقها، حيث إن رفع السقف من قبل أي منهما سيؤدي إلى نهاية هذه المفاوضات نهاية غير حسنة، وإنما التواضع والواقعية والمنطق هو الأولى في تحددي السقوف.
- قدرة كل طرف على تقديم رؤيته برسم العلاقة التي يجب أن تتصف بالاستقرار والديمومة، فمن سيرسم هذه الرؤية بعد ذلك غير الطرفين، وهل ستترك للإعلام والتسريبات الإعلامية هنا وهناك.

* **جواد الحمد**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، ورئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية الفصلية المحكمة في الأردن.

- الجدية وحسن النوايا وخطوات بناء الثقة من قبل الطرفين والانفتاح من الحركة الإسلامية ومن الحكومة بتعديل إجراءاتها التي أعاقت نمو الحركة الإسلامية، والعمل على وإعادة الأمور إلى نصابها، الأمر الذي يشجع على بناء العلاقة المتينة بين الطرفين.
- مواقف الطرفين من القضايا الكبرى الإقليمية والدولية، وأنا مع من قال بأنه يمكن تقاسم الأدوار في هذه المسائل.
- مواقف الأطراف الأخرى من تطور هذه العلاقة، حيث أن النظام السياسي الأردني يتعرض لضغوط كبيرة بسبب انفتاحه على الحركة الإسلامية في الأردن من جهة، وانفتاحه على حركة حماس من جهة أخرى، وذلك من قبل جهات عربية ودولية، ويقترح أن يتفهم الطرفان هذه الضغوط وكيفية التعامل معها، وألا يستخدمها أي طرف لتقليل حجم مكاسب الطرف الآخر بحجة هذه الضغوط.

السيناريوهات المحتملة

هناك سيناريوهان أساسيان: النجاح أو الفشل، ولسيناريو النجاح مستويان في العلاقة، فالنجاح في ترسيم العلاقة ووضوح آفاقها له شروط تحقق وله انعكاسات وتداعيات، ولسيناريو النجاح في إيجاد نوع من التفاهمات الجزئية المرحلية والذي يعد مكسباً على ما كان عليه سابقاً على الأقل أن لا يستهدف أي منهما الآخر.

وسيناريو الفشل له مساران في هذه الحوارات واللقاءات، ففي حال إصرار الطرفين على رؤية كل منهما، وإصراره على تطابق رؤيته مع

الآخر، فإن ذلك سيؤدي إلى تضارب في المصالح يتسبب بعدم التوصل إلى شيء، وبالتالي إلى فشل المحاولة.

والمسار الآخر لسيناريو الفشل يكون بتدخل أطراف خارجية وأرى أنه قد بدأت بالفعل الضغوط على علاقة الحركة الإسلامية مع النظام، والسؤال هو كم يمكن تحمل هذه الضغوط من قِبَل كل منهما، ويمكن مواجهة هذه الضغوط بجهود القوى السياسية المخلصة، فلا قوة سياسية تعمل بالشكل المضاد لبناء هذه العلاقة الوطنية ثم تزعم أنها تعمل مع المصلحة العليا للمملكة.

شكرا لكم جميعا على هذه المساهمة والمشاركة والمناقشة وإلى اللقاء في حلقات قادمة.

خلاصة وتوصيات

يعد الانفتاح الحالي بين الحكومة والحركة الإسلامية نافذة يمكن الاستفادة منها لتوسيع العلاقة مستقبلا، وأن على الحركة الإسلامية والحكومة الأردنية الاستفادة من الظروف المتاحة لإعادة النظر في طبيعة العلاقة ومكوناتها، علما بان دراسة التاريخ الأردني تشير إلى أن الحركة الإسلامية كانت عاملاً أساسياً من عوامل الاستقرار السياسي في المملكة.

وبينت الحلقة أن المؤشرات الصادرة عن الحكومة الأردنية تعتبر جديدة في تعاملها مع الحركة الإسلامية، وتستحق الالتقاط، وأنها تتجه لإعادة التوازن للسياسة الأردنية، ودعا إلى تعزيز هذا الاتجاه بإجراءات عملية لبناء الثقة بين الطرفين.

وأن ظروف الدولة الأردنية والمتغيرات الإقليمية والدولية أدت إلى نوع من التحول اللحظي في علاقة النظام بالحركة الإسلامية ولكن صفتها حتى الآن تكتيكية، وأن المتغيرات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً تشجع صانع القرار الأردني على إعادة قراءة الواقع وصياغته حفاظاً على استقراره وبقائه أمام التحديات، وأهمها تغير الموقف الأمريكي حول عملية التسوية والشرق الأوسط، وتراجع إسرائيل أمام المقاومة، ونجاح حماس في المحافظة على مكتسبات سياسية وأمنية واجتماعية، وتزايد الاحتقان الشعبي أمام مشاكل سياسية وديمقراطية واقتصادية وغيرها.

وقدمت الحلقة رؤية للسيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقة بين الحركة الإسلامية والنظام السياسي الأردني، وأهمها: نجاح الطرفين بالتوصل إلى ملامح ترسم العلاقة بينهما تشكل تحولا نوعيا في البناء

السياسي الداخلي للمملكة، أو الاتجاه نحو تفاهمات جزئية مرحلية على عدد من القضايا وتفكيك الملفات العالقة.

كما قدمت الحلقة جملة من التوصيات إلى الطرفين من أبرزها :

١- أوصى المشاركون النظام السياسي في الأردن بالاهتمام بتحويل هذا الانفتاح إلى علاقات استراتيجية تصب في مصلحة استقرار الأردن ونمائه.

٢- طالب المشاركون الحكومة الأردنية بتفكيك كافة الملفات العالقة مع الحركة الإسلامية وبدء صفحة جديدة في العلاقة معها.

٣- طالب المشاركون الحكومة الأردنية بسعة الصدر في عمليات التحول المهمة لبلورة توجهات قانونية وسياسية تحفظ المملكة وتحمي انجازاتها وتصلبها في وجه التحديات.

٤- دعا المشاركون الحكومة إلى القيام بإجراءات حسن النوايا وبناء الثقة مع الحركة الإسلامية.

٥- طالب المشاركون بتوسيع دائرة هذا الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني وبقية القوى الاجتماعية في المملكة لإحداث التكامل المجتمعي المطلوب مع الدولة.

٦- طالب المشاركون الحركة الإسلامية باستثمار النافذة المتاحة والعمل على توسيعها تدريجيا.

٧- طالب المشاركون الحركة الإسلامية بالتعبير الواضح عن نواياها المستقبلية إزاء المشاركة في الحكم والقرار لإزالة مختلف التخوفات التي تستخدم لإحداث الشقة بينها وبين الحكومة.

٨- طالب المشاركون الحركة الإسلامية بتمثيل الشعب الأردني

إضافة إلى قضاياها الخاصة المعلقة.

٩- طالب المشاركون الحركة الإسلامية بالتريث والحكمة في جدولة عملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي المطلوبة على مدى زمني مناسب للمحافظة على هذا التوجه وتقدمه.

١٠- طالب المشاركون الطرفين بالتعاون في رسم استراتيجية أردنية تحمي المملكة، وتعينها على مواجهة التحديات، وتحقق لها النماء والتقدم وفق المصالح العليا للبلاد.

١١- طالب المشاركون الطرفين بالتعاون على مواجهة الضغوط الخارجية على هذا التحول الداخلي المهم.

الخاتمة... وبعد،،،

فإن استقراء مكونات التفكير والتخطيط في مؤسسة الحكم الأردنية، يشير إلى أنها تتمتع بخبرة طويلة، وأن لديها القدرة على امتصاص الضغوط على مثل هذه العلاقة، وأن قراءة البوصلة بشكل معمق على صعيد التحولات الإقليمية والدولية المتوقعة في السنوات الخمس القادمة تدعم التوجهات نحو تمسك صانع القرار بورقة الحركة الإسلامية في الأردن وحركة حماس في فلسطين بوصفهما ضمانة ورافعة لدور مهم وفاعل للمملكة في المرحلة القادمة، ولضمان أمنه الوطني وكيانه المستقل، دون اعتداء أو فرض لحلول القضية على حسابه، خصوصاً في حال اعتماد سياسة الشفافية والجدية، والعمق وتبادل المصالح في بناء هذه العلاقات خلال الأشهر القادمة.

قائمة المشاركين

الاسم	الصفة
د. أحمد الخلايلة	المستشار السابق لسمو الأمير الحسن، ومدير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية حالياً.
د. أحمد الشناق	أمين عام الحزب الوطني الدستوري
أ. جمال الطاهات	كاتب وخبير استراتيجي- مركز الدراسات الاستراتيجية- كلية الدفاع الوطني سابقا.
أ. جواد الحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- مدير الحلقة.
أ. حمزة منصور	رئيس كتلة نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني.
د. خالد عبيدات	سفير أردني سابق.
د. رائد نعيرات	رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح/ نابلس
د. صبري سميرة	محلل سياسي- أستاذ العلوم السياسية
م. عبد الهادي الفلاحات	نقيب المهندسين الزراعيين الأردنيين.
د. عزام التميمي	مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي – لندن
م. عزام الهنيدي	نائب في البرلمان الأردني
د. عصام ملكاوي	باحث استراتيجي/ كلية الدفاع الوطني
أ. فالح الطويل	سفير أردني سابق.
أ. فايز الشخاترة	ناشط سياسي
أ. فرج شلهوب	نائب رئيس تحرير صحيفة السبيل الأردنية.
أ. موسى الحديد	باحث استراتيجي- لواء ركن- كلية الدفاع الوطني
أ. ناهض حتر	كاتب صحفي في جريدة العرب اليوم
د. نبيل الكوفحي	عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي.
أ. نواف الزرو	كاتب وباحث ورئيس القسم العبري في صحيفة الدستور الأردنية

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ندوات ٥٢
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م.
- العرب ومقاطعة إسرائيل.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية.
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن.
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر.

- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات.
- الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمـــن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢)/ (بالإنجليزية).
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (بالإنجليزية).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.

- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
-مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
-مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
-معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
-المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
-نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١.الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع٣٥.
٢.المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج، ع٣٤.
٣.اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤.صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع٣٢.
٥.الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع٣١.
٦.تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع٣٠.
٧.تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع٢٩.
٨.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع٢٨.

٩.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠.حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)، ع٢٧.
١١.المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢.مفهوم الإرهـــاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣.انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤.الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥.الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦.تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧.عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع(١٨و١٩)، ٢٠٠٢م.
١٨.الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩.الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠.انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع(١٤و١٥)، ٢٠٠١م.
٢١.مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢.الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣.الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع(١٠و١١).
٢٤.توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع(٨,٩).

٢٥.القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦.توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧.المواجهة بين حماس والموساد، ع(٤و٥).
٢٨.نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع(٢و٣).
٢٩.المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١.الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢.دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣.اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤.نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥.تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.

giving up the refugees> problem through negotiations has increased, which made Palestinians in exile even more concerned and uncertain about their future.

This book presents various aspects of the present status of the Palestinian refugee population and their reactions to the solutions suggested to their issue. It displays the development of the Right of Return in the Palestinian political thought and methods to address it strategically. It also shows the Palestinian struggle which aims at regaining their rights in their homeland.

It also addresses scenarios raised and constants of the concerned parties: Palestinians, Israelis, Arabs, and the International Community. It also displays the most prominent components of the strategic vision, according to which the general policies of the Islamic and Arab Nation in regard of the Right of Return are built. It takes into consideration political, popular, realistic and international developments on all levels as influencing factors of a potential success of this strategy.

The book also gives a clear vision of the issue of Return as represented in Palestinian-Israeli and Arab-Israeli peace negotiations and agreements. It describes the bad effects this important issue had on Palestinians inside and outside Palestine as a negative result of Israel>s insolence and stubbornness, as well as the weakness of Arab and Palestinian negotiators. The book criticizes Arabs who gave up some strong cards during peace negotiations, such as International Law and Palestinian and Arab resistance against occupation.

The book states some recommendations as a beginning to crystallizing the Arab and Islamic role in pushing the Right of Return issue into practice.

Abstract

The Palestinian Right of Return between Theory and exercise

This book is based on a seminar titled «The Palestinian Right of Return between Theory and exercise « organized by the Middle East Studies Center cordially with the Jordanian Engineers Association on Monday, December 10th 2007, with the attendance of many researchers specialized in this field. The seminar aimed at providing readings of thoughts and visions regarding this issue on one hand, and efforts to abort it on the other hand, as well as mechanisms, perceptions, and evaluations of the efforts needed to put it into practice.

Publication this book coincided with difficult Palestinian circumstances, and international conditions that deal with the Palestinian issue from Israel>s perspective and in its interests. The refugees> problem, which is not only a humanitarian issue, but also a political one, is the base of the Palestinian Cause. Israel, represented by its entire political, religious and ethnic spectrum, exercises all forms of violence against Palestine and its people to force Diaspora as a reality that cannot be avoided. It also tries to avoid complying with the International Law, and suggests compensation and resettlement as a substitute for the right of return, as number of senior Palestinian officials and Arabs said.

The refugees> problem mounted to include 68% of the Palestinian people in the world, whose number reached 8.6 million by 2000 and is approaching 10 million by 2010. Meanwhile, Americans and Israelis were putting more effort to reach a final solution to the Palestinian Cause in accordance with their standards. The dangers of

Contents

Introduction 7

Chapter I: Jordan and Hamas: challenges and opportunities 15

- The strategic consequences of the international, regional and local developments on Palestine and Jordan. 22
- The increase of Hamas influence in Palestine. 37
- Hamas and Jordan, the need and the exchange of roles. 45
- Hamas and Jordan, opportunities and challenges. 56
- Hamas and Jordan, the disputed or agreed issues. 63
- The limits and scenarios of future relations. 69
- Conclusion and recommendations. 72

Chapter II: The Islamic movement and the Jordan regime future relations 79

- Islamic movement relation with Jordanian regime: the tendencies challenges. 84
- Jordanian regime strategy towards Islamic movement. 100
- The main developments that encourage reorganizing the relation 117
- Limits and scenarios of future relations. 123
- Conclusion and recommendations. 126

Hamas & the Islamic Movement VS Relation with Jordanian Regime

Editor

Jawad Al-hamad

Participants

Ahmad Al-khalayleh
Jamal Al-tahat
Sabri Sumairah
Nahed Hattar
Ahmad Al-shonnaq
Ra'ed N'airat
Esam Malkawi
Nabeel Al-koufahi

Seminars 53

The views of the contributors does not necessarily stand

to MESC position

First Edition
Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:
Middle East Studies Center
P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

Hamas & the Islamic Movement
VS
Relation with Jordanian Regime